

المجلة الدولية للرقابة الحكومية

الانتوساي



أكتوبر 2010

المجلة الدولية للرقابة الحكومية

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة المجلة الدولية للرقابة الحكومية



أكتوبر 2010
المجلد (37) رقم (4)

قائمة المحتويات:

- 1 الافتتاحية
- 3 موجز الأخبار
- 9 نظرة في الإنتوساي
- 9 الهدف الأول
- 10 الهدف الثاني
- 12 الهدف الثالث
- 14 الهدف الرابع
- 17 رؤى حول الإنتوساي
- 17 مضي الأفروساي في التقدم
- 19 يورو ساي 2008 - 2011
- 21 تسليط الضوء على الخطة الإستراتيجية
- 25 أخبار الإنتوساي
- 29 آخر أحداث مبادرة الإنتوساي للتنمية
- 31 نشاطات الإنتوساي للفترة 2010 - 2011

تصدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على أساس ربع سنوي (يناير، أبريل، يوليو، أكتوبر) باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي). وقد تم تخصيص المجلة والتي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي، لتطوير إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. وتعتبر الآراء والأفكار التي يتم نشرها في المجلة عن وجهات نظر رؤساء التحرير والأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة وسياساتها. ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم للمجلة والتي يجب أن ترسل إلى مكتب التحرير التالية:

U.S. Government Accountability
Office
Room 7814. 441 G Street, NW
Washington, D.C. 20548
U.S.A
Phone: 202-512-4707
Fax: 202-512-4021
E-mail: intosaijournal@gao.gov

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن أولوية قبول المقالات لتلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة. أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية فتعتبر غير مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الانتوساي والجهات المهتمة مجاناً. كما أن المجلة متوفرة بصورة إلكترونية في موقع الانتوساي: www.intosai.or وكذلك بالاتصال على: Journalatspel@gao.

تجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، كما تدرج في محتويات الإدارة.

وتنشر ملخصات من بعض المقالات التي يتم اختيارها في النشرات التالية:

Anbar Management Services,
Wembley, England, and University
Microfilms International, Ann Arbor,
Michigan, U.S.A.

هيئة تحرير المجلة

جوزيف موسر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا
شيلا فريزر، المراجع العام، كندا.
فايزة الكليفي، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات، تونس
جيني دودارو، نائب المراجع العام، الولايات المتحدة
كلودوسبالدو راشيان أوزكاتيجوي، المراقب العام، فنزويلا.

الرئيس:

هيلين هـ هيلسينج (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير:

موريل فوستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعدي رئيس التحرير:

ليندا ج. سيليفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:

مكتب المراجع العام (كندا)
سودها كريشان (الأسوساي - الهند)
لوزين سيكالو (الاسباساي - تونجا)
أمانة الكاروساي (س ت لوشيا)
الأمانة العامة لليوروساي (أسبانيا)
خميس حسني (تونس)
يديرا أسبينوزا مورينو (فنزويلا)
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا)
مكتب محاسبة المسؤولية (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

سيبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء مجلس مديري الأنتوساي:

جوان م. بورنال مارتنيز - مدقق عام المكسيك، الرئيس،
تيرانس نومبمي - مدقق عام جنوب إفريقيا، النائب الأول
للرئيس.
أسامة جعفر فقيه- الرئيس، ديوان المحاسبة العامة،
المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس.
جوزيف موسر- رئيس جهاز الرقابة الأعلى، النمسا،
الأمين العام.
ليو جياي - مدقق عام الصين،
بول ر.س. الزورث، مدير التدقيق، مكتب تدقيق جزر كوكولاند.
زريو بوجي - رئيس غرفة حسابات، ساحل العاج.
بال كسبودي - نائب رئيس جهاز الرقابة الأعلى، المجر.
فندوراي - مراجع ودقق عام الهند.
هوانج سيك كيم - رئيس مكتب التدقيق والتفتيش، كوريا.
علي الحسنواي -مدقق عام، اللجنة الشعبية العامة، ليبيا.
لويس أ. مونتينو جرو اسبينوزا - رئيس جهاز الرقابة
الأعلى، نيكارجوا.
جورجين كوزمو- المدقق العام، الترويج.
سيرجي فادي موفيتش ستيباشين -رئيس غرفة
الحسابات، الاتحاد الروسي.
ويزلي جلوي - نائب مدير التدقيق، مكتب التدقيق الوطني.
أميس مورس -مراجع ومدقق عام، مكتب التدقيق الوطني
المملكة المتحدة.
جيني دودارو - نائب المدقق العام، مكتب محاسبة
المسؤولية الولايات المتحدة.
كلودوسبالدو راشيان أوزكاتيجوي، المراقب العام فنزويلا.



ثلاث سنوات من العمل الدؤوب لصالح مجتمع الأنتوساي

مع اقتراب انتهاء فترة تولي جهاز الرقابة الأعلى في المكسيك رئاسة مجلس مديري الأنتوساي. أود أن أعتنم هذه الفرصة لطرح بعض الأمور ذات الصلة بالانتوساي وأعضائها. قبل أن أتحدث عن هذا الأمر، أود أن أنوه عن الشرف العظيم الذي منحتة الأنتوساي لجهاز الرقابة الأعلى المكسيكي بتكليفه مسؤولية إدارة أعمال الهيئة التنفيذية لمنظمة الأنتوساي. كما أود أن أعبر عن عظيم امتناننا لتعاون أعضاء الأنتوساي البالغ عددهم 189 معنا.

مع المشاركة الواسعة والتميزة للجان واللجان الفرعية ومجموعات العمل وفرق العمل، عملنا جنبا إلى جنب لتنفيذ خطة الانتوساي الإستراتيجية للأعوام 2005 - 2010 والتي تم اعتمادها في بودابست في عام 2004. وبما أننا قد ركزنا على أهداف الخطة الإستراتيجية الأربعة، أعتقد أنه من الملائم التحدث عنها.

وبفضل لجنة المعايير المهنية، التي يترأسها جهاز الرقابة الأعلى الدنمركي، أصبح لدى الأنتوساي الآن نطاق واسع من المعايير المهنية التي يجب أن تصبح مرجعا قيما لتطوير أعمال التدقيق لدى جميع أعضاء الأنتوساي.

تعتبر معايير التدقيق هي الإطار الذي يتم من خلاله وضع عمليات تدقيق تتميز بالجودة العالية وتستند إلى مبادئ الكفاءة والنزاهة والموضوعية والاستقلالية. وفي اعتقادي يجب أن يكون المدققين مثالا يحتذى بهم في المجالات المتصلة بالشفافية والأداء المؤسسي، والمساءلة، والجودة. إن المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAIs) وأدلة الأنتوساي الإرشادية حول الحكم الرشيد تمكن الأجهزة الرقابية من وضع أفضل الممارسات والمنهجيات لأداء المهام.

يشكل عمل الأنتوساي في تحديد المعايير الدولية لإجراء عمليات التدقيق مرجعا لأجهزة الرقابة العليا حيث كونها أجهزة رقابة عليا تفتقد لوجود منافسين لها في المجال الرقابي الوطني لتستفيد من خبراتهم.

خوان ام. بورتال

رئيس مجلس مديري الأنتوساي
ورئيس جهاز الرقابة الأعلى
للمكسيك

الإفصاحية

في معظم الحالات، تتركز العلاقات المحلية للجهاز الرقابي مع السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وذلك حسب الجهة التي يتم تقديم التقارير لها. وبناء على ذلك يتعامل الجهاز الرقابي مع السياسيين الذين، في أغلب الأحيان، غير مطلعين على قضايا التدقيق العليا أو الحكومية، وغالباً ما تتحكم بهم مصالح سياسية معينة وهو ما يتعارض مع مبادئ النزاهة والاستقلالية والحيادية التي تنادي بها الأجهزة الرقابية.

تتواصل الكثير من الأجهزة الرقابية مع الأكاديميين في بلادهم مما يؤدي إلى توافر عناصر قيمة تساهم في تطوير أنشطة الجهاز. إلا إن التعامل مع القضايا العملية التي تنطوي على التنمية الكاملة لعملية التدقيق أو عملية مراجعة الإدارة العامة تقتصر فقط على الجهات النظرية.

يجب أن يتم دعم الجهود الرامية لوضع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAIs) وأدلة الأنتوساي حول الحكم الرشيد بمشاريع ليطم تنفيذها في جميع الدول الأعضاء في منظمة الأنتوساي. وهذه هي أحد المسائل المعلقة في نهاية فترة رئاسة المكسيك لمجلس مديري الأنتوساي.

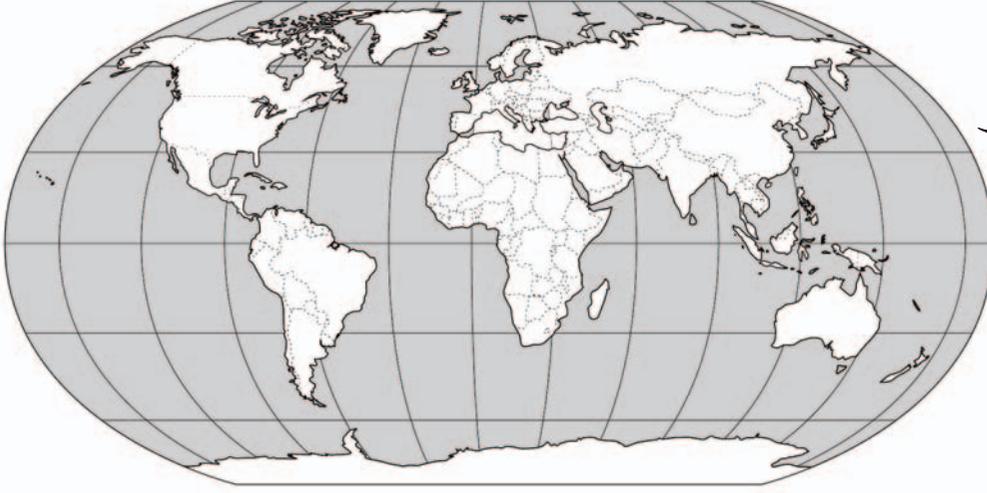
يسعدني أن أترك مهمة التنفيذ في يد أمينة وهي لجنة بناء القدرات، التي يترأسها جهاز الرقابة الأعلى المغربي وبمساعدة العمل المهني لمبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI). إذ يجب على مجتمع الأنتوساي بأكمله الاطلاع على المساهمات القيمة التي تقدمها هاتان الجهتان خلال فترة ترأسنا لمجلس مديري الأنتوساي.

أود أن أقترح أنه بالإضافة إلى أعمال جهاز الرقابة الأعلى في المغرب ومبادرة الأنتوساي للتنمية، يجب أن يتم تشجيع الأجهزة الرقابية الأعضاء لتكون المعلومات الواردة في المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وأدلة الأنتوساي حول الحكم الرشيد عنصراً أساسياً في التنمية المهنية لديهم. حيث يمكن أن يكون الاعتماد الطوعي لمعايير الأنتوساي للمدققين من داخل مجتمع الأنتوساي واحداً من هذه الإجراءات.

هذا الاعتماد سيساهم في نشر معايير التدقيق في الجهاز الرقابي، وفي الوقت ذاته، سيساعد أيضاً على تأكيد الجودة والكفاءة المهنية في عمل المدققين، خصوصاً في البلدان النامية حيث لا تزال هذه المؤسسات مدمجة بالحكومة أو البرلمان، ووسائل الإعلام، والمواطنة، التي تمول الميزانيات العامة من خلال الضرائب.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأنتوساي تعتمد بالفعل شهادات لمدرّبين من الأجهزة الرقابية لدينا. وبالمثل، لماذا لا نعلم مدققين لتولي العمل بالمعايير التي وضعتها منظمنا؟

نود أن نعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء في الأنتوساي لمنحهم جهاز الرقابة الأعلى المكسيكي الفرصة لرئاسة مجلس مديري الأنتوساي. ونكرر تأكيد التزامنا بالحفاظ على المشاركة الفعالة في دعم أهداف الأنتوساي الجديدة لممارسات التدقيق، والمساءلة، والشفافية الحكومية.



موجز الأخبار

للإجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور المستجدة.

وفي التقرير، صرح ديتريخ انجيلز، رئيس جهاز الرقابة الأعلى الألماني: ” في مواجهة أعلى مستويات اقتراض العام الجديد، تزداد أهمية كل خيار مطروح للتوفير ولتعزيز الأداء على المستوى الفيدرالي لضمان القدرة على العمل على المستويات الحكومية كافة. ومع المستوى الحالي للدين العام، يحتاج صناع القرار والمدراء الحكوميون لبذل أقصى طاقتهم لتحقيق أفضل استخدام ممكن للإجراءات الحكومية. وبطبيعة الحال يجب أن يتم توجيه العمليات الحكومية ذات الكفاءة بشكل جيد وإتباع الإجراءات التصحيحية لمعالجة أي أوجه قصور ناشئة. ولسوء الحظ، نجد، وبشكل متكرر، أن هذا ليس هو الحال في كل مكان“.

المواضيع الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير الربيع تتضمن عدم ملائمة تعويضات إنهاء الخدمة لكبار مدراء صناديق التأمين الصحي التشريعي، أوجه قصور في نواحي السلامة التي تم اكتشافها في منشآت السكك الحديدية، وعدم الكفاءة في الإدارة الفيدرالية.

www.oag-bvg.gc.ca/internet/English/sds_fs_e_33574.htm

لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بمكتب مدقق عام كندا:
البريد الإلكتروني:
communications@oag-bvg.gc.ca
الموقع الإلكتروني:
www.oag-bvggc.ca

ألمانيا

إدارة إعداد التقارير بجهاز الرقابة الأعلى تقدم المعلومات للبرلمان في الوقت المناسب

في أبريل 2010 اصدر جهاز الرقابة الأعلى الألماني (Bundesrechnungshof) تقريراً عن الإدارة المالية الفيدرالية المكمل لتقريره السنوي (والذي عادة ما يصدر في ديسمبر).

تم إعداد هذه النتائج لإعطاء المشرع أسس حديثة لاتخاذ قرار حول منح إعفاء للحكومة الفيدرالية فيما يخص إدارتها المالية واخذ فترة أطول

كندا

دراسة حول إدارة التنمية المستدامة

في مايو 2010، نشر مفوض البيئة والتنمية المستدامة ورقة مناقشة وعنوانها إدارة التنمية المستدامة. حددت الورقة جوانب تحديات من نوع خاص في إدارة التنمية المستدامة وقدمت لمدراء الحكومة (متضمنة العديد من دراسات الحالة) أمثلة من أنواع الممارسات وتقنيات التحليل التي ستساعدهم في معالجة هذه التحديات.

كان القصد من رواء ذلك هو بناء الوعي ودعم الحوار مع كبار مسؤولي الحكومة الفيدرالية الكندية عن كيفية تطبيق ممارسات وتقنيات التنمية المستدامة. هذه الدراسة هي الخطوة الأولى تجاه تحديد معايير تدقيق ممارسات الإدارة والأداء من حيث صلتها بالتنمية المستدامة.

تم تزويد اللجان البرلمانية الرئيسية بنسخ من هذه الدراسة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتتوفر هذه الدراسة أيضاً على موقع مكتب مدقق عام كندا:

رئيس طاقم موظفي وزراء الأشغال العامة والإنتاج.

وحتى تعيينه رئيساً لجهاز الرقابة الأعلى، كان السيد/ جيامبولينو رئيساً لأحد أهم الأجهزة المستقلة ضمن الإدارة العامة - الهيئة الإيطالية التي تشرف على المشتريات العامة، والتي تشرف على العقود العامة لضمان التزامها بمبادئ الشفافية والعدالة والمنافسة.

ونشر السيد/ جيامبولينو العديد من المقالات حول التدقيق والقضاء والخدمة المدنية ومسألة الموظف الحكومي والأشغال العامة وقانون المحاسبة الخاص بالدولة.

لمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال بجهاز الرقابة الأعلى:

البريد الإلكتروني:

ufficio.relazioni.

internazionali@corteconti.it

الموقع الإلكتروني:

www.corteconti.it

مالطا

تدقيق الأداء للتربية البدنية في مدارس الدولة

مالطا تحتوي على نسبة عالية من الأطفال والشباب الذين يعانون إما من السمنة أو من زيادة الوزن. في عام 2010 نشر مكتب التدقيق الوطني - مالطا (NAOM) تقرير شامل حول تدقيق الأداء حول ممارسة الرياضة البدنية (PE)، والرياضة والأنشطة البدنية الأخرى في مدارس في جميع أنحاء الدولة وتضمن التقرير توصيات للتطوير. وقد ركز تقرير مكتب التدقيق



لويجي جيامبولينو

حصل السيد/ جيامبولينو على درجة في القانون من جامعة نابولي في عام 1961. وفاز بامتحانات تنافسية عامة كقاضي مدني في عام 1964 وكقاضي في جهاز الرقابة الأعلى في عام 1968. ومنذ انضمامه لجهاز الرقابة الأعلى، خدم السيد/ جيامبولينو كقاضي مسئول عن القيام بالوظائف القضائية. وفي عام 1999، أصبح رئيساً للغرفة وخدم في العديد من الوظائف التي ساعدت على تحسين أنشطة التدقيق والأنشطة القضائية في جهاز الرقابة الأعلى أثناء برنامج التحديث الكبير للإدارة العامة بكاملها.

تولى السيد/ جيامبولينو العديد من الوظائف المؤسسية المختلفة والهامة التي تظهر خبرته العملية في الإدارة العامة. لقد كان رئيساً لخدمات التنسيق بين القضاء والتشريع لوزارة سياسات مجتمع الاتحاد الأوروبي، ورئيس مكتب التشريع للوزارة التي نسقت الحماية المدنية، ووزارة التجارة الخارجية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة التجارة والصناعة والحرف. كما تولى منصب

جهاز الرقابة الأعلى الألماني يشير إلى سبل تعزيز الكفاءة وتحسين الضريبة ومبادئ المساواة والعدل في المعاملة الموحد والعدالة. كشفت نتائج التقرير أسباب متعددة للأداء الحكومي الضعيف مع آثار كبرى على الميزانية الفيدرالية - رقابة وآليات إشراف غير كافية، الفشل في تأكيد المصالح الاقتصادية للحكومة الفيدرالية مقابل الأطراف الأخرى، إجراءات معقدة ولوائح غامضة، وعدم وجود وعي بالتكلفة في مجال الضمان الاجتماعي.

تتوفر نسخة مختصرة من نتائج التدقيق التكميلي لسنة 2010 باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لجهاز الرقابة الأعلى الألماني
الموقع الإلكتروني:

<http://bundesrechnungshof.de/publiviations/press-releases>.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بجهاز الرقابة الأعلى الألماني
البريد الإلكتروني:

poststelle@brh.bund.de

الموقع الإلكتروني:
<http://bundesrechnungshof.de>

إيطاليا

رئيس جديد لجهاز الرقابة الأعلى

في يوليو 2010 عين رئيس الجمهورية الإيطالية لويجي جيامبولينو رئيساً لجهاز الرقابة الأعلى، خلفاً لتوليو لازارو.

البدنية بعد المدرسة. علاوة على ذلك، قيم التقرير المنهج المدرسي، والأولويات التي يحددها الأساتذة عند إعداد خطط التدريس والأنظمة المطبقة لمراقبة جودة التدريس. استشفت الدراسة وجهات نظر الآباء حول جودة التربية البدنية والرياضة والأنشطة البدنية المنظمة من قبل المدارس والمنظمات الرياضية الوطنية.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بمكتب التدقيق الوطني - مالطا:

البريد الإلكتروني:

nao.malta@gov.mt

الموقع الإلكتروني:

www.nao.gov.mt

المكسيك

المدقق العام يتسلم جائزة معهد المدققين الداخليين

في يونيو 2010 كرم معهد المدققين الداخليين (IIA) السيد/ خوان م. بورتال مدقق عام المكسيك ورئيس المجلس التنفيذي للأنتوساي، وتم تقديم جائزة

والأنشطة البدنية الأخرى عبر نظام مدارس الدولة. وتم تحديد المخاوف الهامة مثل نقص في مدرسي التربية البدنية والمنشآت الغير مناسبة والمساحة الغير مناسبة والمعدات الغير كافية. كما تم تقييم القضايا المعقدة الأخرى مثل الارتباط المحدود لمدرسي المدارس الابتدائية، والضغط على المدرسين، والآباء والأطفال لإعطاء الأولوية للمواضيع الأخرى. ونبه التقرير إلى أفضل الممارسات التي من الممكن أن يتم الاحتذاء بها في المدارس الأخرى، مثل الترتيبات الحالية للمشاركة في استخدام الموارد المحدودة وزيادتها.

وأخيراً، قيم التقرير كيفية استخدام ومراقبة الوقت المخصص للتربية البدنية والرياضة والأنشطة البدنية الأخرى في المدارس. وتواجه المدارس تحديات كبيرة في الموازنة بين تدريس المواضيع المتعددة وتنظيم مختلف الأنشطة في اليوم الدراسي العادي. حيث أشار التقرير إلى إن الأيام الدراسية القصيرة نسبياً في مالطا أدت إلى الحاجة إلى تعويض الوقت الضائع بعقد برامج الأنشطة

الوطني - مالطا على عدد من القضايا المزمنا المتعلقة بتنظيم الأنشطة البدنية، والتربية البدنية والرياضة في المدارس. وقد جذب التقرير انتباه إعلامي كبير، وأشارت السلطات المسؤولة بأنها ستتخذ خطوات لمعالجة أوجه القصور الرئيسية المحددة.

ركزت الدراسة على العناصر المميزة التي تستطيع أن تؤثر على انتظام وتكرار وكثافة وطبيعة وجود التربية البدنية والرياضة والأنشطة البدنية في المدارس. أولاً، تناول التقرير سياسات وأهداف التعليم الوطني في هذا المجال. على الرغم من أن السلطات قد ألزمت نفسها بتحسين جودة وتقديم خدمات التربية البدنية والأنشطة ذات العلاقة في المدارس، إلا إنها لم تطبق استراتيجيات موحدة لضمان تطبيق الإجراءات والمبادرات الكافية لتحقيق الأهداف العامة. وأوصى مكتب التدقيق الوطني - مالطا، بعمل خطة وطنية واحدة تستعرض بوضوح الخطوات الرئيسية والموارد المطلوبة والنتائج المتوقعة والأطر الزمنية.

ثانياً، حلل التقرير مستوى الشراكة والتنسيق والمشاركة بين اللاعبين الرئيسيين المسؤولين عن تقديم التربية البدنية والأنشطة الرياضية. ووجد مكتب التدقيق الوطني - مالطا مساحة كافية لمزيد من الارتباط والتنسيق والتعاون بين المنظمات الرئيسية لوضع سلسلة تقديم أقوى.

ثالثاً، حلل التقرير الاستخدام الفعال للموارد المالية والبشرية والبدنية لتعليم التربية البدنية وتنظيم الرياضة



رودريك م. ونترز (يساراً) رئيس مجلس إدارة معهد المدققين الداخليين يقدم جائزة كارلوس لجوان م. بورتال (يميناً) مدقق عام المكسيك

رومانيا

قواعد جديدة لمحكمة الحسابات

الرومانية

تقوم محكمة الحسابات الرومانية (RCA) بعملية واسعة النطاق لمواءمة عملياتها مع التشريعات العالمية وأفضل الممارسات. فقد تم تحديث القواعد التنظيمية والتشغيلية لمحكمة الحسابات الرومانية، بالإضافة إلى متابعة نتائج أنشطتها، على أن يتم تنفيذها في يناير 2011.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث قواعد السلوك والسلوك المهني لمحكمة الحسابات الرومانية والنظام الأساسي لمدققين الخارجيين العاملين وستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 سبتمبر 2010. تؤمن محكمة الحسابات الرومانية بضرورة مراقبة القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية وذلك بعد أن تم وضعها في 1992. في عام 2005 تبنت محكمة الحسابات الرومانية معايير المحاسبة التي احتوت على فصل مستقل حول الاستقلالية والكفاءة والسرية والعناية الواجبة والموضوعية والمسؤوليات.

في عام 2008 تم تفعيل قانون جديد معدل ومكتمل حول الهيكل التنظيمي والتشغيلي لمحكمة الحسابات الرومانية، و أول المستندات التي تم تحديثها هي قواعد السلوك والسلوك المهني للموظفين. ويدل هذا على التزام الإدارة العليا لمحكمة الحسابات الرومانية والتي تم تقييدها في أكتوبر 2008 بالمبادئ والقيم الأخلاقية وعزمها على استرجاع الكفاءة المهنية والمصدقية للجهاز. في بداية عام 2010 تم تحديث معايير



ياسمين فالديفيسو
مراقب كومونولث بورتوريكو

اعتماد تعيينها من قبل كلا مجلسي التشريع. استلمت مهامها في 1 يوليو 2010 وستخدم فيه لمدة 10 سنوات. ولدت السيدة فالديفيسو في سان خوان ونشأت في بونس، بورتوريكو. وحصلت على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص محاسبة من جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة.

وقبل عملها بالحكومة، شغلت السيدة/ فالديفيسو منصب مدير أول ضريبة في شركة الخدمات الحاسوبية آرثر أندرسن وشركاه، من 1982 إلى 1992. وفي عام 1993 تم تعيينها وكيل وزارة في إدارة خزانة بورتوريكو، وهو منصب شغلته حتى ديسمبر 1996. ولمدة 14 عام، قدمت خدمات تتعلق بالمحاسبة، والضريبة، وخدمات استشارية للعديد من العملاء.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بمكتب مراقب بورتوريكو.

البريد الإلكتروني:

ocpr@ocpr.gov.pr

الموقع الإلكتروني:

www.ocpr.gov.pr

برادفورد كادموس التذكارية في حفل أقيم في أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية. تم تأسيس معهد المدققين الداخليين في عام 1941 ويحمل عضويته أكثر من 170000 مهني في 165 دولة. وقد منح السيد/ خوان م. بورتل هذه الجائزة للاعتراف بمساهماته الفردية بالفحص والتعليم والتنمية المنهجية في التدقيق الداخلي الذي يعزز التنمية والتحسين. والسيد/ بورتل هو أول مدقق أمريكي لاتيني يستلم هذا اللقب المهم.

السيد/ بورتل عمل في الأنشطة المتعلقة بالتدقيق في القطاع العام والخاص لمدة تزيد عن 40 سنة وتم انتخابه في هذه السنة مدقق عام المكسيك للفترة من 2010 إلى 2017. كان تعاونه مفيداً في تطبيق COSO (لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريداوي) وتقارير CoCo (معايير مجلس الرقابة) بالدول الناطقة باللغة الإسبانية. وكان مساهم رئيسي بالنسخة السادسة من دليل برنامج اعتماد مهني التدقيق الداخلي.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمكتب التدقيق الأعلى في المكسيك.

البريد الإلكتروني:

bfuentes@asf.gob.mx

الموقع الإلكتروني:

www.asf.gob.mx

بورتوريكو

مراقب جديد للكومونولث

في مايو 2010 عين فخامة حاكم بورتوريكو، السيد/ لويس فورتونيو، السيدة/ ياسمين فالديفيسو لتكون مراقب كومونولث بورتوريكو السابع. وتم

الإلكتروني لمكتب المسائلة الحكومية الأمريكي التقارير الرئيسية للأبحاث الإضافية، بالإضافة إلى معلومات الاتصال ورسائل الفيديو من خبراء مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي.

■ تتظم العديد من أجهزة الرقابة العليا حلقات نقاشية واجتماعات مباشرة لتقديم بيانات موجزة لمناقشة مواضيع مثل دور واختصاصات أجهزتهم، وطرق اختيار تدقيق الأداء، وعلاقة أجهزة الرقابة العليا مع الحكومة. على سبيل المثال، يعقد مكتب مدقق عام كندا اجتماعات لتقديم بيانات موجزة، والتي تأخذ شكل عروض تقديمية قصيرة بتوجيهات من الإدارة العليا لأجهزة الرقابة العليا، متبوعة بفرص كبيرة متاحة لأعضاء البرلمان لطرح أسئلتهم.

■ تقدم العديد من أجهزة الرقابة العليا مطبوعات موجهة للمشرعين الجدد. وعادة ما تكون هذه المطبوعات معيارية بحيث توضح دور واختصاص أجهزتهم، وتفاعلهم مع الحكومة والمجلس التشريعي، والطرق التي يستطيع عبرها أعضاء المجلس التشريعي إثارة المواضيع والمخاوف مع جهاز الرقابة الأعلى. أصدر مكتب مدقق عام نيوزلندا دليل عضو البرلمان لمكتب المدقق العام والذي يتناول دور المراقب والمدقق العام والدعم الذي يستطيع تقديمه للبرلمان ولأعضاء البرلمان.

بما انه قد تمت ممارسة هذا القياس، فإن مكتب التدقيق الوطني قد سعى لدعم البرلمان الجديد، مع التركيز على

الداخلية وتعزيز التنمية المؤسسية، حيث سيتم نشر أول عدد فصلي لها بنهاية عام 2010.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بمحكمة الحسابات الرومانية: البريد الإلكتروني:

rei@rcc.ro

الموقع الإلكتروني:

www.curteadeconturi.ro

المملكة المتحدة

التحضير للبرلمانيين الجدد

انتخابات هذه السنة في المملكة المتحدة لم تتسبب بتعليق البرلمان، وتشكيل أول حكومة ائتلافية في المملكة المتحدة منذ عام 1945 فحسب، بل جلبت عدد كبير وغير معتاد من أعضاء البرلمان (MP). ونتيجة لذلك، فإن أعضاء البرلمان وموظفيهم بحاجة اكبر للتوجيه حول مسؤولياتهم الإشرافية ودور مكتب التدقيق الوطني (NAO).

في التخطيط للانتقال، قرر مكتب التدقيق الوطني السعي للاستعانة بخبرات أجهزة الرقابة العليا الأخرى في دعم المشرعين الجدد. وكشف هذا الاختبار عن مجموعة من الأساليب الغنية والمختلفة والمثيرة للاهتمام، تشمل على ما يلي:

■ بعض أجهزة الرقابة العليا مثل مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي (GAO)، وضع موقع الكتروني انتقالي بعد كل انتخابات لتقديم نظرة حولها والتوصيات الخاصة بمعالجة قضايا، ومخاطر وتحديات الأمة الرئيسية. ويقدم الموقع

التدقيق في محكمة الحسابات. وتتوافق هذه المعايير مع معايير التدقيق المقبولة عالمياً بشكل عام، وتتضمن قسم مستقل حول المعايير التي لها أهمية أخلاقية، ويجب أخذ المعايير بالاعتبار عند القيام بتدقيق الالتزام المالي والأداء.

قواعد السلوك والسلوك المهني الجديدة تعالج مواضيع متعلقة بتضارب المصالح وتقتصر أن يتم تأسيس لجنة أخلاقية كهيكل داخلي لمحكمة الحسابات الرومانية، وتطالب المدققين بالتوقيع على إعلان الاستقلالية. وتتوافق هذه القواعد مع قواعد السلوك الصادرة عن الأنتوساي (ISSAI 30) والمعايير التي لها تأثير أخلاقي (ISSAI 200).

التطورات الأخرى في محكمة

الحسابات الرومانية

بما إن جودة التدقيق تعتبر أولوية لدى محكمة الحسابات الرومانية، فقد تم إنشاء وحدة مركزية خاصة للإشراف على أنشطة التدقيق في محكمة الحسابات الرومانية في الهيكل المركزي والإقليمي حيث تم تطوير عمل التدقيق والانتهاء من أعمال التدقيق.

لتعزيز التنمية المهنية وبناء القدرات المؤسسية، بدأت محكمة الحسابات الرومانية مؤخراً في بذل الجهود للتعاقد للتدريب الخارجي وذلك لتدريب 250 مدقق خارجي عام من أصل 1200. تم تصميم التدريب لتعميق معرفة المدققين والقدرة على تطبيق معايير التدقيق العالمية. ستستأنف محكمة الحسابات الرومانية أيضاً بنشر مجلتها المتخصصة لتبادل المعلومات وذلك لأول مرة منذ عام 2003، وزيادة الاتصالات

(CPLP) للفترة من 2008 إلى 2010. وتم اعتماد الخطة الإستراتيجية أثناء اجتماع الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة في بورتو، البرتغال، في مايو 2008. ومنذ ذلك الوقت، دأبت الأمانة العامة على تنفيذ المهام الموكلة إليها من قبل الجمعية العامة لتعزيز أنشطة التعاون بين الأجهزة الأعضاء.

وقد نسق الأمين العام لمجتمع الدول الناطقة باللغة البرتغالية (CPLP)، الوزير لوشيانو برانداو الفيز ديسوزا، جلسات العمل في لشبونة. وكان من بين الحضور القاضي جولهيرمي اوليفيرا مارتنز، رئيس محكمة التدقيق البرتغالية، والقاضي خوزيه تافاريز المدقق العام لذلك الجهاز، ومشاركين من أجهزة الرقابة العليا ل أنجولا والبرازيل والرأس الأخضر، وغينيا بيساو، و موزنبيق، البرتغال، وساو تومي وبرينسيبي.

أعتمد الفريق الفني استبيان تقييم ذاتي للإدارة لجميع أجهزة الرقابة العليا في مجتمع الدول الناطقة باللغة البرتغالية (CPLP)، حيث تستطيع كل محكمة أن تستخدم الاستبيان كأداة تشخيص إضافية لعملية التخطيط الاستراتيجي الخاص بها. سيدرج الاستبيان على جدول أعمال الاجتماع السادس للجمعية العمومية والذي سيعقد في ساو تومي وبرينسيبي في أكتوبر 2010.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال على مجتمع الدول الناطقة باللغة البرتغالية:

البريد الإلكتروني:

arint@tcu.gov.br

الموقع الإلكتروني:

www.tribunaiscplp.gov.br



المشاركين في اجتماع يونيو 2010 لمجتمع الدول الناطقة باللغة البرتغالية في لشبونة، البرتغال

البريد الإلكتروني:
enquiries@nao.gsi.gov.uk
الموقع الإلكتروني:
www.nao.gov.uk

مجتمع أجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة البرتغالية

منظمة أجهزة الرقابة العليا
بالدول الناطقة باللغة
البرتغالية تعقد اجتماع
للتخطيط الاستراتيجي

إن منظمة أجهزة الرقابة العليا لمجتمع الدول الناطقة باللغة البرتغالية (CPLP)، هي عضواً منتسباً في الأنتوساي. ففي الفترة من 28 إلى 30 يونيو، عقد فريق فني من مدققين يمثلون سبعة محاكم (أجهزة رقابة عليا) ناطقة باللغة البرتغالية والتي تشكل المنظمة، سلسلة جلسات عمل في لشبونة، البرتغال، لوضع الإجراءات المطلوبة لتطبيق الخطة الإستراتيجية لمجتمع الدول الناطقة باللغة البرتغالية

كل من أعضاء البرلمان واللجان المختارة. ويشتمل كتيب الأعضاء الموجه لكل أعضاء البرلمان والصادر عن سلطات البرلمان، تفاصيل عن مكتب التدقيق الوطني. بالإضافة إلى ذلك، خاطب المراجع والمدقق العام (C&AG) كل عضو بالبرلمان حول دور ومسؤوليات مكتب التدقيق الوطني، داعياً إياهم للتسجيل لاستلام النسخ الأولية من كل تقارير مكتب التدقيق الوطني أو تلك المتعلقة بالمجالات ذات الاهتمام. وقد شارك مكتب التدقيق الوطني في تدريب أعضاء البرلمان على التدقيق المالي للسلطة التنفيذية. وأخيراً، صدر مؤخراً عن مكتب التدقيق الوطني سلسلة تتألف من 17 دليل قصير يوضح عمل مكتب التدقيق الوطني الخاص بكل إدارة حكومية وذلك للجان المعنية.

لمزيد من المعلومات أو للحصول على نسخة من التقرير الكامل الذي يحمل عنوان "وقت الانتقال: ما الذي يستطيع مكتب التدقيق الوطني تعلمه من أجهزة الرقابة العليا الأخرى لدعم المشرعين الجدد"، يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني:



نظرة في الإنتوساي

وجهات نظر رؤساء أهداف الإنتوساي

لتنفيذ الخطة الإستراتيجية في الإنتوساي ، يقوم رؤساء الأهداف الأربعة بتنسيق جهود اللجان وفرق العمل ، ومجموعات العمل المعنية بالأهداف ، وأيضاً بالتنسيق مع الأمانة العامة. طلبت المجلة من رؤساء الأهداف تبادل وجهات النظر حول العمل في مناطقهم ورؤيتهم المستقبلية.

الهدف 1 : المساءلة والمعايير المهنية، مقاييس نجاح المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI)

بقلم هنريك أوتبو، رئيس جهاز الرقابة الأعلى في الدانمرك ورئيس لجنة المعايير المهنية

لا يمكن قياس النجاح الحقيقي للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI)، من خلال النظر إلى مدى استخدامها من قبل أجهزة الرقابة العليا والمدققين في القطاع العام فقط. فمن المهم أيضاً أن ندرك أنه من خلال المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، تستطيع الإنتوساي الآن طرح وجهات نظرها بوضوح على أعضائها والشركاء الخارجيين الآخرين فيما يتعلق بجوهر العمل الرقابي في القطاع العام، وما يمكن أن يقدمه، وطريقة القيام به، ومتطلباته. لذلك، فإن التحدي الذي نواجهه هو زيادة الوعي بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لأنها تلبى احتياجات الإنتوساي والمدققين في القطاع العام.

سيتم طرح معايير جديدة كثيرة خلال مؤتمر الأنكوساي العشرين الذي سيعقد في نوفمبر 2010، وسيكون لدى الإنتوساي مجموعة شاملة من المعايير والأدلة الإرشادية الموضوعية تحت تصرفها. والخطوة الجلية التالية، والتي بالفعل تشكل أحد الأهداف الرئيسية لمجموعة عمل الإنتوساي مع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، هي التأكيد على استخدام هذه المعايير فعلياً من قبل أجهزة الرقابة العليا .

و في اعتقادي إنه من الضروري أن تبلغ منظمة الإنتوساي الزملاء والشركاء الخارجيين من جميع أنحاء العالم بأن المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا تعكس موقف منظمة الإنتوساي حول التدقيق في القطاع العام. وبوجود المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، تمنح الإنتوساي للأفراد أو المجموعات من الأجهزة الرقابية وغيرها ومدققي القطاع العام الفرصة لمناقشة وقياس أدائهم مقارنة بمعايير التدقيق العامة للإنتوساي. وبصفتي رئيساً للجنة المعايير المهنية للإنتوساي، فإنني لا أريد التقليل من أهمية استخدام المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم عندما أقول أن مقياس النجاح للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا هو مدى استخدام أعضاء منظمة الإنتوساي ومدققي القطاع العام للمعايير ليس فقط خلال مؤتمر الأنكوساي العشرين، ولكن أيضاً في عملهم اليومي.

وقد صيغت المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا بطريقة تمكن مدققي القطاع العام من استخدامها في مهامهم العامة. وفي حال رغبت أجهزة الرقابة العليا للقيام بذلك، يجب أن

”ترجم“ هذه المعايير لتناسب مع احتياجات الدول. وأفضل مثال على ذلك هو عندما حضرت اجتماع الأفروساي السنوي للتحديث التقني في جنوب أفريقيا في العام الماضي، وخلال الاجتماع تحدث المشاركون حول ترجمة الأفروساي للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا على شكل كتيبات وطنية وإقليمية لتوجيه عمل الأجهزة الرقابية في القارة الأفريقية. وعلى الرغم من عدم استطاعة بعض الأجهزة الرقابية من استخدام هذه المعايير مباشرة بسبب التشريعات الوطنية أو لوجود مجالس وطنية خاصة لوضع المعايير، إلا إن الفرصة متاحة لها حالياً لمقارنة توجيهاتها ومعاييرها وأدلتها مع المعايير التي وضعتها الأنتوساي.

في السنوات المقبلة، ستركز لجنة المعايير المهنية على زيادة الوعي بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. ونحن الآن بصدد تشكيل فريق العمل الذي سيتولى مهمة حملة التوعية التي ستبدأ أولى مهامها بترجمة إستراتيجية التوعية إلى خطط عمل ملموسة. كما إننا نخطط للتعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى التابعة للأنتوساي، مثل مبادرة الأنتوساي للتنمية، ومجموعات العمل الإقليمية والأمانة العامة، لزيادة الوعي بالمعايير المهنية لأجهزة الرقابة العليا في جميع المناطق. وسيكون لمبادرة الأنتوساي للتنمية أيضاً دوراً رئيسياً في التنفيذ الفعلي واستخدام المعايير حالما تقرر إدارة الجهاز الرقابي استخدام معايير وأدلة الأنتوساي. وفي حين قيام لجنة المعايير المهنية بتوعية الزملاء بالمعايير الدولية، تقوم مبادرة الأنتوساي للتنمية بمساعدة الأجهزة الرقابية في اتخاذ خطواتها نحو الاستخدام الفعلي للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

أعتقد أن المجموعة الواسعة من المعايير وأدلة التدقيق التي شكلت إطار عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا تقدم دليلاً ملموساً على الكفاءة المهنية الكبيرة للعمل المنجز تحت رعاية الأنتوساي، وإنني أتطلع إلى مواصلة الحوار والتعاون مع زملائنا.

لمزيد من المعلومات حول المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وإستراتيجية لجنة المعايير المهنية في رفع مستوى الوعي، يرجى زيارة www.issai.org و <http://psc.rigsrevisionen.dk>.

الهدف 2: بناء القدرات المؤسسية

بقلم احمد الميداوي، رئيس جهاز الرقابة الأعلى في المملكة المغربية ورئيس لجنة بناء القدرات في الأنتوساي

إن البيئة التي تتصف بالتعقيد المتزايد، والتغير المستمر، وارتفاع التوقعات حول وضع أفضل الممارسات في مجال الحكم الرشيد والإدارة العامة، والدول القومية والمجتمعات، تؤدي بالتالي إلى وضع أجهزة الرقابة العليا في مواجهة مع التحديات الجديدة.

للتدقيق العام الذي يتميز بالمهنية والمساءلة دوراً هاماً في هذا السياق. إذ أصبح مهمة أساسية تسهم في ترسيخ القيم الديمقراطية وسيادة القانون، ووضع المعايير الأخلاقية. كما أنه يساعد على تعزيز الإدارة العامة العادلة والمتوازنة ونظام الحكم الرشيد الذي يسعى إلى تحقيق التماسك الدائم والتقدم بين جميع الجهات المعنية وشرائح المجتمع.

لمواجهة تلك التحديات، يتعين على أجهزة الرقابة العليا تعزيز الجوانب التنظيمية والتشغيلية والمالية لاستقلاليتها. فمن خلال الانفتاح المستمر، والتكيف مع البيئة، يجب على أجهزة الرقابة العليا أيضاً تطوير مهاراتهم المهنية وزيادة معارفهم العلمية والتقنية والمهارات التحليلية والتقييمية على المستويين الجزئي والكلبي والاقتصادي والقطاعي، والعالمي.

ستظل منظمة الأنطوساي، والتي تضم أكثر من 180 جهاز رقابة أعلى، في جميع أنحاء العالم، تلعب دوراً هاماً من خلال الدعم الذي تقدمه إلى أجهزة الرقابة العليا. ويتم تقديم هذا الدعم من خلال إتاحة فرص التدريب، ووضع المنهجيات والأدلة والمعايير والأدوات الأخرى الخاصة بالقطاع العام، والتشجيع على اعتماد تلك الأدوات داخل أجهزة الرقابة العليا من خلال التدريب وتبادل المعرفة والخبرات بين أجهزة الرقابة العليا.

وقد تلقت منظمة الأنطوساي اعتراف دولي لدورها في تقديم أجهزة الرقابة العليا أمام المجتمع الدولي. وقد خدمت أيضاً كجهاز يقدم المقترحات بشأن القضايا الراهنة ذات الصلة والإدارة المالية العامة (مثل البيئة، والدين العام، والشراكات العامة / الخاصة).

خطة الأنطوساي الإستراتيجية الأولى، التي تغطي الفترة 2005 - 2010، أبرزت نقطة تحول تاريخية مهمة في حياة المنظمة. فقد أسهمت في تفعيل الطاقات في جميع أنحاء العالم لتحديد الحاجة إلى وجود تدقيق عام على المستوى القومي يتميز بالمهنية والاختصاص الذي يطمح شرعياً لتقديم أفضل خدمات للمصلحة العامة وتلبية تطلعات المواطنين.

وعلى الصعيد ذاته، يجب أن ننوه أن تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً بين الأنطوساي والجهات الدولية المانحة ستساعد على التزويد بالمزيد من الموارد والطاقات لتعزيز وتوسيع وتطوير قدرات أجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم.

ومن المهم أن نسعى لتنفيذ إجراءات الأنطوساي الرامية إلى تزويد أجهزة الرقابة العليا بالوسائل التي يحتاجون إليها للتطوير العملي للقدرات المهنية اللازمة للمساعدة على فهم وتلبية المتطلبات والشروط لمواجهة التحديات التي تفرضها عمليات التدقيق المتميزة بالفعالية والكفاءة.

لتحقيق هذا الهدف، من الضروري بالنسبة لأجهزة الرقابة العليا اعتماد النهج التدريجي الذي ينطوي على التنفيذ التدريجي لعمليات التدقيق الأساسية ومن ثم التحرك بشكل مستمر ومطرد لعمليات التدقيق الأكثر تعقيداً وذلك تبعاً لاحتياجات الجهاز وقدراته الفعلية. فمن الضروري أن يتم إعداد عمليات تدقيق مالي وتدقيق الإذعان التي تتسم بالموثوقية. ولكن من الضروري أيضاً التحرك في اتجاه عمليات تدقيق أكثر شمولاً مثل (تدقيق الأداء، وإدارة المخاطر، والتدقيق الاستراتيجي) وذلك للقيام بـ (1) تقييم وقياس الاستجابات والأداء ذات الصلة بالنتائج والإيرادات و (2) ضمان توافرها مع الأهداف المحددة ومبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية لضمان قدر أكبر من الشفافية وإدارة المخاطر.

وهذا النهج التدريجي يتعلق بأجهزة الرقابة العليا على جميع مستويات التنمية (سواء المتقدمة، أو الناشئة، أو النامية). ويجب تنفيذها بمنطقية وعلى فترات زمنية مناسبة، وذلك من خلال أولاً: التحديد الواضح والثابت للأهداف ذات الصلة بكل جهاز رقابي على حدة، ثانياً: من خلال مراعاة الموارد البشرية والوسائل المتاحة للأجهزة الرقابية، فضلاً عن تلك التي يمكن دمجها في إطار التعاون الدولي.

وأخيراً، فيما يلي الإجراءات التي تتصل بتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تم إدراجها في خطة الأنطوساي الإستراتيجية:

■ يجب تطوير وسائل وأدوات التدقيق والتحقيق في الجهاز بصورة تدريجية على ضوء التطور المستمر للتقنيات ونظم إدارة المؤسسات العامة.

- يجب تطوير الاتصالات الداخلية والخارجية لتعزيز دور التدقيق العام، والأنتوساي والأجهزة الرقابية بهدف تطوير الحكم الرشيد في المجتمع.
 - يجب الاهتمام بتبادل المعرفة حول القضايا الهامة المتصلة بالإدارة العامة (مثل الأزمة المالية، وإدارة الديون، والبيئة) التي يجب أن يتم الاستمرار في تطويرها.
 - يجب أن تستمر المشاركة مع المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى لتنفيذ الأعمال المشتركة التي تعود بالنفع على أجهزة الرقابة العليا.
- وفي الختام، يجب أن نعترف بالتقدم الذي أحرزته الأنتوساي والأجهزة الرقابية في تطوير التدقيق العام. ويجب أن نؤكد أيضاً على أهمية مواجهة التحديات التي تنتظرنا بحيث يحتل التدقيق العام دوراً مناسباً في وضع نظم الإدارة العامة التي تخدم مصالح المواطنين، والاقتصاد، والمجتمع ككل.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى زيارة موقع <http://cbc.courdescomptes.ma> أو الاتصال بـ cocomptes@courdescomptes.ma.

الهدف 3 : التبادل الثقافى وخدمات المعرفة

بقلم فينود راي رئيس جهاز الرقابة الأعلى للهند ورئيس لجنة التبادل الثقافى وخدمات المعرفة

تم إنشاء لجنة التبادل الثقافى خلال مؤتمر الأنكوساي التاسع عشر الذي عقد في نوفمبر 2007 لتنظيم الهدف 3 (التبادل الثقافى وخدمات المعرفة) من خطة الأنتوساي الإستراتيجية للفترة 2005 - 2010 وتماشياً مع الأهداف الأخرى للخطة.

وفقاً للخطة الإستراتيجية، فإن الغرض من الهدف 3 هو "تشجيع التعاون بين الأجهزة الرقابية، والتقارب، والتحسين المستمر من خلال تبادل المعارف، بما في ذلك توفير المقاييس، وإجراء الدراسات والبحوث حول أفضل الممارسات لتنفيذ القضايا ذات الاهتمام المشترك." في الخطة الإستراتيجية المقترحة للفترة 2011 - 2016، تم زيادة مجال هذا التكليف ليشمل "إصدار مواد إرشادية تتعلق بعمليات التدقيق".

وهكذا يكون هدف لجنة التبادل الثقافى هو تعزيز التواصل وتبادل المعارف بين أعضائها وغيرها من الشركاء من خلال إدارة وتبادل وتطبيق المعارف أو وضع طريقة منهجية لحصول الشخص المناسب على المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب. وتساهم لجنة التبادل الثقافى في تبادل المعرفة من خلال تشكيل فرق عمل جديدة ودعم فرق العمل القائمة، وتسهيل الدراسات حول أفضل الممارسات، وتشجيع التواصل الفعال مع الأنتوساي، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والجمعيات المهنية.

مجموعات العمل وفرق العمل

الهدف من تشكيل مجموعات العمل وفرق العمل هو إيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة بمجتمع الأنتوساي. ومن خلال تنسيق العمل بشكل صحيح مع هذه المجموعات لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية، نحاول ضمان استمرار توافق المبادرات الرئيسية مع خطة الأنتوساي الإستراتيجية ومواضيع المؤتمر والتوصيات كما إننا نسعى أيضاً لمنع تداخل أنشطة مجموعات العمل مع أنشطة فرق العمل. ولهذه الغاية، نقوم حالياً بدراسة وضع إطار لمساعدة مجموعات العمل وفرق العمل في تقييم نطاق واتساق أنشطتها مع الخطة الإستراتيجية.

في بيئة التدقيق الحالية التي تتميز بالتغير السريع، أصبح التحدي الأكبر الذي نواجهه هو ضمان استمرار أنشطة مجموعات العمل وفرق العمل في تلبية الاحتياجات المعرفية لمجتمع الأجهزة الرقابية. ولمواجهة هذا التحدي، نطلب باستمرار من فرق العمل ومجموعات العمل المعنية بالهدف 3 القيام بدراسات لتحديد نطاق أنشطتها وما إذا كانت لا تزال جيدة وما تحزره مجموعات العمل وفرق العمل من تقدم نحو تحقيق أهدافها. وبما أنه يتم عقد الدراسات الاستقصائية كل 3 سنوات، فإننا نأمل في إقامة آلية مرجعية عالمية للهدف 3 لتتمكن مجموعات العمل وفرق العمل من تحليلها والمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية. إن ردة الفعل المستمرة من الأجهزة الرقابية تساعد مجموعات العمل وفرق العمل على إجراء التعديلات اللازمة للمشاريع قيد التطوير، كما إنها تساعد أيضاً في تحفيز قادة المشروع والأجهزة الرقابية الأعضاء.

الموقع الإلكتروني

الموقع الإلكتروني التالي (intosai.ksc.cag.gov.in) هو لتسهيل وتشجيع التفاعل بين مجموعات العمل وفرق العمل المعنية بالهدف 3. وسيتم ربط الموقع الإلكتروني مع جميع مجموعات وفرق العمل ومنتجاتها. كما سيشتمل الموقع أيضاً على مخرجات مجموعات العمل التي أنجزت عملها حيث يتم حفظ العمل الذي قامت به حتى بعد حل هذه الفرق. ونحن نعتقد أن الموقع الإلكتروني سيسهم بتعزيز الاتصال بين مجموعات العمل/ فرق العمل والأجهزة الرقابية حيث أنه ينشر مزايا أنشطة تبادل المعارف. ولإقامة صلات مثمرة مع الندوات الثقافية التي تقيمها الأنتوساي، سوف يحتوي الموقع الإلكتروني على روابط لمواقع إلكترونية تتوافق مع أهداف الأنتوساي الأخرى، ومجموعات العمل الإقليمية، ومبادرة الأنتوساي للتنمية وهذه المجلة. ونود أن نقترح تحميل قائمة اتصالات حديثة لجميع الأجهزة الرقابية لإنشاء شبكة عالمية لأشخاص مميزين.

أداة التعاون

تم تفعيل أداة التعاون في الأنتوساي منذ بضع سنوات، لكننا لم نتمكن حتى الآن من الاستفادة من كافة إمكانياتها، إلا أننا نأمل في معالجة هذا الوضع عند معالجة الأمور التقنية. إننا نخطط لتعزيز الاستخدام الواسع النطاق لأداة التعاون تمشياً مع سياسة وإستراتيجية الاتصالات المطبقة في الأنتوساي، ونشجع جميع اللجان واللجان الفرعية ومجموعات العمل، وفرق العمل بأن تعمل تحت مظلة منظمة الأنتوساي لإنجاز مشاريعها باستخدام أداة التعاون. فالأداة توفر فرصة فريدة للمجموعات المختلفة للعمل جنباً إلى جنب لإعداد مخرجات مشتركة تتعلق بمجتمع الأنتوساي، ونحن نعتزم استغلال هذه الفرصة بالكامل.

وفي رأيي، إن التحدي الأكبر الذي يواجه مجتمع الأنتوساي هو إدارة مجموعة المعارف التي نعددها. حيث أن وضع المعايير، والتوجيه التقني، والأدلة ليست غاية في حد ذاتها، وأن المهمة الأكبر هي التأكيد على وصول جميع الأجهزة الرقابية الأعضاء لهذه المعارف بيسر. ومن المهم أيضاً أن نوجد الدعم بين أهداف الأنتوساي وضمان الانسجام المتبادل بين الأعمال التي تصبو لتحقيقها هذه الأهداف.

وخلاصة القول، إن الأنشطة الموجهة نحو تبادل المعارف تسعى إلى نشر أفضل الممارسات بين الأجهزة الرقابية لرفع مستوى المساءلة والحكم الرشيد في دولهم. وفي الوقت ذاته، فإنه سيتم رفع مستوى أجهزة الرقابة العليا في الدول النامية، مما يؤدي إلى تعزيز مشاركتها في مختلف مجموعات العمل وفرق العمل. وإن تحقيق المساواة في قدرات أجهزة الرقابة العليا سيعزز من قوة الإنتوساي وسييسهم أيضاً بتكثيف تبادل المعرفة لصالح الجميع.

للحصول على معلومات إضافية، الرجاء الاتصال باللجنة الثقافية:

البريد الإلكتروني: cag@cag.gov.in

الموقع الإلكتروني: www.intosaiksc.cag.gov.in : singhJ@cag.gov.in

الهدف 4: منظمة دولية نموذجية

بقلم أسامة جعفر فقيه، رئيس جهاز الرقابة الأعلى في المملكة العربية السعودية ورئيس لجنة الشؤون المالية والإدارية

في عام 2004، في الذكرى السنوية الخمسون لمنظمة الأنتوساي، اعتمدت الأنتوساي خطتها الإستراتيجية الأولى لتنظيم وتوجيه عملياتها وتحديد أهدافها الإستراتيجية للسنوات المقبلة. واعتماد هذه الخطة هو بمثابة نقطة تحول في تاريخ الأنتوساي وقفزة كبيرة إلى الأمام لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

تشتمل الخطة الإستراتيجية على أربعة أهداف رئيسية :

■ الهدف 1: المساءلة والمعايير المهنية

■ الهدف 2: بناء القدرات المؤسسية

■ الهدف 3: التبادل الثقافي والخدمات المعرفية

■ الهدف 4: نموذج المنظمة الدولية، أو القيادة بالقدوة.

تتطبق الأهداف 1، 2، 3، على مجالات محددة من عمليات الأنتوساي ؛ أما الهدف 4 فيختلف في الجوهر عن طبيعة الأهداف الثلاثة الأخرى. إذ يهدف إلى التوفيق بين كل من منظمة الأنتوساي وعملياتها مع الأهداف الأخرى. الهدف 4 يركز على ضمان (1) أن تتميز العمليات الخاصة بمنظمة الأنتوساي بالاقتصادية والكفاءة، والفعالية، و(2) أن تعمل المنظمة ضمن ميزانيتها. وبالتالي الهدف 4 هو تحقيق الأهداف الأساسية لـ 1، 2، و 3.

تم توكيل مهمة تنفيذ الهدف 4 للجنة الشؤون المالية والإدارية، مع إعطائها تفويضات محددة لمساعدة مجلس المديرين ورئيسه في:

”تنظيم وإدارة الأنتوساي بطرق تعزز الاقتصادية والكفاءة والفعالية في ممارسات العمل، واتخاذ القرار في الوقت المناسب، والفعالية في ممارسات الحكم الرشيد، مع الحفاظ على الاستقلالية الإقليمية والتوازن والنماذج والمنهجيات المختلفة التي تتبعها أجهزة الرقابة العليا الأعضاء“ (خطة الأنتوساي الإستراتيجية 2005 - 2010).

خلال السنوات الخمس الماضية، واصلت لجنة الشؤون المالية والإدارية العمل بنشاط التكاليف الموكلة لها وحققت العديد من أهدافها. وقدمت العديد من المقترحات والتوصيات لمؤتمر ومجلس الأنتوساي، مع إجراء بعض التعديلات البسيطة، وتمت الموافقة عليها. وتتضمن الاقتراحات التالية:

- تحديد واختيار الأجهزة الرقابية التي سترأس الأهداف الإستراتيجية والعلاقات المتبادلة.
- اختيار وتعيين مديري التخطيط الاستراتيجي.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل التنسيق والتشاور واتخاذ القرارات.
- تطوير سياسة للاتصالات العالمية.
- التأكيد على الوضع القانوني الدولي للأنتوساي.
- وضع معايير لعضوية مجموعات العمل الإقليمية، وكذلك لعضوية الانتساب للأنتوساي.
- تعزيز الوضع المالي لمنظمة الأنتوساي ومواردها.
- وضع إستراتيجية متكاملة وإطار عام لسياسة التعامل مع المانحين الخارجيين.

وقد تحققت جميع هذه المبادرات دون تحمل أي تكلفة مالية من قبل منظمة الأنتوساي وساهمت بشكل كبير في جعل الأنتوساي منظمة دولية نموذجية، وذلك بفضل روح الجماعة و التعاون بين أعضائها.

الأنتوساي تدرك تماماً أهمية التعاون وتضافر الجهود لبناء القدرات المؤسسية للأجهزة الرقابية الأعضاء. ولذلك، سعت جاهدة إلى توطيد العلاقات والشراكات الإستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والدولية. ومن خلال جميع هذه الجهود، كان هدف الأنتوساي هو معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار القيم الأساسية واحتياجات الأعضاء.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، اعتمد مؤتمر الأنكوساي التاسع عشر الذي عقد في مكسيكو سيتي اقتراحاً بتأسيس لجنة للشؤون المالية والإدارية وأن تضم فريق عمل يعملان تحت مظلتها - فريق يتولى مهمة التمويل من الجهات المانحة، والفريق الثاني مهمته تحديث الخطة الإستراتيجية للأعوام 2011 - 2016. وقد عمل فريق العمل بجد لإنجاز مهامها حيث حققا الكثير في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

نتيجة للجهود التي بذلتها فرق العمل المعنية بمهمة التمويل من الجهات المانحة، وقعت الأنتوساي في أكتوبر 2009 اتفاقيات مع 15 مؤسسة ووكالة مانحة لتعزيز تنمية قدرات الأجهزة الرقابية في جميع أنحاء العالم. وأنشئت مذكرة التفاهم هذه كإطار للتعاون في تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية وزيادة فعاليتها كأدوات للمساءلة والشفافية والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد في دولها. تستند مذكرة التفاهم على المبادئ الأساسية التالية :

■ ستقوم الأجهزة الرقابية بتطوير استراتيجيات وخطط العمل الفردية على أن تكون شاملة وواقعية وذات أولوية.

■ يلتزم مجتمع الجهات المانحة باحترام سيادة واستقلال الجهاز الرقابي عند وضع وتنفيذ تلك الخطط

■ سيسعى مجتمع المانحين إلى إضافة موارد إضافية لتطوير وتنفيذ إستراتيجية وخطط عمل الجهاز الرقابي.

■ يلتزم مجتمع الجهات المانحة بتقديم الدعم المالي لبرامج بناء القدرات الرقابية وتجنب ازدواجية الجهود.

ستسهل مذكرة التفاهم زيادة مستويات الدعم المقدم من المانحين وتحقيق نظام منسق بصورة أكبر لتقديم الدعم للأجهزة الرقابية في البلدان النامية. إن مذكرة التفاهم تتوافق جيداً مع احتياجات أعضاء الأنتوساي، وبالتالي ستكون من الأولويات الرئيسية للمنظمة خلال فترة الإستراتيجية الثانية.

ستمح لجنة الشؤون المالية والإدارية القيادة للجنة التوجيه للمبادرة بمنصب الرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك للأنتوساي، وسوف تتعاون مع الرؤساء المشاركين المانحين وكذلك الأمانة العامة للجنة التوجيهية لتنفيذ مذكرة التفاهم بنجاح. وسيتولى جهاز الرقابة الأعلى في النرويج ومبادرة الأنتوساي للتنمية مهمة الأمانة العامة والتي حققت تقدماً كبيراً حتى الآن.

ومن المقرر، خلال مؤتمر الأنتوساي العشرين المقبل الذي سيعقد في جنوب إفريقيا في نوفمبر 2010، اعتماد الخطة الإستراتيجية الثانية من قبل مجلس المديرين ومؤتمر الأنتوساي (الأنكوساي). وتتطلب هذه الخطة الطموحة تضافر الجهود والعمل الجاد لتحقيق أهدافها. كما سيعقد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية للمانحين في شهر نوفمبر. وستتيح هاتان المناسبتان للأنتوساي وأعضائها الفرصة لفتح آفاق جديدة وبناء جسور جديدة للتعاون مع مجتمع المانحين لتسريع بناء القدرات المؤسسية وتعزيز تنمية الموارد البشرية في الأجهزة الرقابية. كما ستشكل كلتا المناسبتين تحدياً لنا جميعاً، لنعمل وفق منهجية إستراتيجية تم إعدادها بصورة جيدة والسعي إلى تحقيق أهداف واقعية ضرورية لتنفيذ البرامج الطموحة.

في ضوء الجهود المذكورة أعلاه، يتضح لنا أن منظمة الأنتوساي ستدخل مرحلة جديدة في مسيرتها المهنية وستواجه بالتأكيد المزيد من التحديات في السنوات المقبلة. وإننا على ثقة بأنه من خلال جهودنا المشتركة، والتزام جميع الأطراف المعنية، ستصل إلى مستوى هذا التحدي.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بلجنة الشؤون المالية والإدارية :

البريد الإلكتروني: gab@gab.gov.sa

موقع إلكتروني: www.gab.gov.sa

رؤى حول الإنتوساي

وجهات نظر مجموعات العمل الإقليمية



ستتولى مجموعات العمل الإقليمية السبعة، الأنتوساي، الأفروساي، الأرابوساي، الأسوساي، الكاروساي، البيوروساي، الأولاسيفس، والباساي - مهمة تطوير مبادرات الأنتوساي في السنوات المقبلة. وسنتطرق هنا لمجموعتين من هذه المجموعات (الأفروساي والبيوروساي) ووجهات نظرهم حول العمل الذي أنجزوه في السنوات الأخيرة وتوقعاتهم حول المستقبل.

مضي الأفروساي في التقدم

بقلم تيرينس نومبيمي، رئيس جهاز الرقابة الأعلى لجنوب أفريقيا ورئيس الأفروساي

منذ مؤتمر الأنتوساي الذي عقد في المكسيك عام 2007، وعلى وجه الخصوص، منذ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية للأفروساي عام 2008 في جنوب أفريقيا، والأفروساي تعمل على التغلب على الحواجز اللغوية وأن تصبح منظمة أكثر ديناميكية. وقد أثبت أعضاؤها التزامهم الجاد بتعزيز المنظمة ومجموعاتها الفرعية الناطقة بالثلاث لغات (العربية، والإنجليزية، والفرنسية)، من خلال اعتماد الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للفترة 2009 - 2011. ويشارك في عضوية المنظمة حالياً 49 دولة من أصل 53 دولة في القارة الأفريقية. يرأس الأفروساي جهاز الرقابة الأعلى لجنوب أفريقيا، وجهاز الرقابة الأعلى الليبي يمثل الأمانة العامة. وللأفروساي مجلس مديرين يتألف من رؤساء أجهزة الرقابة العليا للكاميرون ومصر واليابون وغامبيا وساحل العاج وليبيا وموريتانيا، و جنوب أفريقيا والسودان وتنزانيا.

للأفروساي إستراتيجية للتنمية تعمل وفقاً للفرضية الأساسية وهي: تعزيز التعاون والعلاقات الوثيقة نتيجة لوجود أمانة عامة فعالة وتدريب فعال وبرنامج للبحوث يساعد على تأمين الدعم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمبادرات الأفروساي في مجال بناء القدرات المؤسسية. وقد عمدت الخطط التي اعتمدها الأفروساي إلى تسهيل تنفيذ أنشطتها، وتم إنشاء لجنة لبناء القدرات المؤسسية لتفعيل تلك الخطط.

وبحلول شهر أغسطس 2009، كان من الواضح أن أعباء العمل المتزايدة، وتعقيد عملية دعم إدارة مجلس مديري الأفروساي، وأعمالها ولجانها المختلفة أصبحت مهمة كبيرة جداً ليقوم بها جهاز رقابي واحد وبالمستوى المطلوب وضمن الأطر الزمنية المحددة. وللتغلب على هذه المشكلة، يجب على أمانات اللجان الفرعية ذات الثلاث لغات أن تقوم كل واحدة منها بوظائف معينة نيابة عن الأمين العام. وتم اختيار هذا الهيكل التشغيلي عملياً قبل أن يعتمد مجلس المديرين، بالإضافة إلى قائمة شاملة بوصف المسؤوليات، في أغسطس 2010.

المجموعة الفرعية العربية تتكون حالياً من سبع دول، وتعمل بالتعاون الوثيق مع المجموعة العربية (الأرابوساي)، التي توفر الدعم في مجال التخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن التدريب في مجال التدقيق المالي وتدقيق الأداء. ويقع مقر الأمانة في جهاز الرقابة الأعلى لتونس، وتتولى رعاية مركز للمعلومات، ولها موقع إلكتروني، وتنظم مسابقات علمية، ولها مجلة رقابية شاملة.

■ المجموعة الفرعية الناطقة بالإنجليزية (الأفروسي - الناطقة بالإنجليزية) ، ومقرها في جنوب أفريقيا، تمثل 21 جهاز رقابي ناطق باللغة الانجليزية وجهازين ناطقين بالبرتغالية، ومكلفة بمعالجة جوانب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق ، وبناء القدرات المؤسسية والجوانب المالية والإدارية ، وعمليات التدقيق. ومنذ عام 1998، قامت المجموعة الفرعية بتغيير طريقة العمل التي تتبعها عدة مرات وتركز حالياً على التطوير الإداري لتعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الرقابية الأعضاء فيها. وهذا البرنامج شامل يغطي جميع عناصر العمليات للأجهزة الرقابية، بما في ذلك بناء القدرات التقنية وإدارة مختلف مجالات التدقيق.

■ المجموعة الفرعية الناطقة بالفرنسية (كريفياف) تضم 19 دولة ناطقة باللغة الفرنسية، و دولة واحدة ناطقة باللغة الاسبانية، و 3 من بلدان ناطقة باللغة البرتغالية التي هي أيضا عضوة في الأفروسي. ومقر الأمانة في جهاز الرقابة الأعلى في الكاميرون، وتعالج المسائل المتعلقة ببناء القدرات التقنية والموارد البشرية. وكانت هذه المجموعة مشغولة جداً بمجموعة كبيرة من برامج التدريب التي تعنى بالتدقيق مثل القيادة وإدارة التغيير، والتي كانت تركز على النساء بصفة خاصة. وسيتم تقديم دراسة عن تعزيز القدرات المؤسسية في اجتماع الجمعية العمومية في جلستها غير العادية في كيب فيرد خلال سبتمبر 2010.

إن عملية تجميع دليل شامل بالأفروسي أخذ مساحة كبيرة من تاريخ المنظمة. وقد تم تصميم هذا الدليل لإنشاء ومعالجة ممارسات الحكم الرشيد داخل الأفروسي عن طريق دمج جميع ممارسات الحكم الرشيد ، والقرارات التنظيمية ذات الصلة في وثيقة مرجعية واحدة ، والتي سوف تكون متاحة لجميع أعضاء الأفروسي وأصحاب المصلحة ، وسيتم تحديثها بانتظام.

قامت الأفروسي بتأمين الدعم المقدم من المانحين من الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. ويتم تنفيذ هذا الدعم من قبل الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والتي انتدبت اثنين من الخبراء لتقديم المساعدة الإستراتيجية والتقنية. وأعربت جهات مانحة أخرى ، مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية عن اهتمامهم بالتعاون مع الأفروسي وسوف تقوم بصياغة مداخلاتهم في الأشهر المقبلة. وتتلقى الأفروسي الناطقة بالإنجليزية حالياً دعم من الجهات المانحة مثل السويد وهولندا ، ومبادرة الأنتوساي للتنمية ؛ وتتلقى مجموعة كريفياف دعماً من كندا ، ومصرف التنمية الأفريقي ، ومبادرة الأنتوساي للتنمية.

على الرغم من إنجاز الكثير من الأعمال ، إلا إنه لا يزال هناك الكثير من الأعمال التي يجب القيام بها. خلال الثلاث سنوات المقبلة ، ستركز الأفروسي على تعزيز الانجازات السابقة ، وتنفيذ خططها الإستراتيجية وتمديدها حتى عام 2014 . كما ستدعم المجموعات الفرعية الناطقة باللغات الأخرى حتى تتمكن من تعزيز قدرات أجهزتها الرقابية في أقاليمها. حيث أن تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات داخل مجتمع الأفروسي يعد تحدياً إقليمياً رئيسياً آخر يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء تنفيذ الخطة الإستراتيجية.

وسيمثل التحدي في السنوات الثلاث المقبلة في تعزيز الأفروسي كمنظمة يشهد لها في مسائل الإدارة المالية الجيدة. وسوف يشمل هذا تشجيع المجموعات الفرعية الأخرى لدعم الأجهزة الرقابية الأعضاء في التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات حتى تتمكن من إنجاز دورها كحارس أمين للشؤون المالية والموارد العامة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال برئيس الأفروسي على agsa@agsa.co.za

يوروساي 2008 - 2011

بقلم جاسيك جيزيسكي ، رئيس الجهاز البولندي و رئيس مجلس مديري اليوروساي

مرت عامين منذ تولي الجهاز البولندي رئاسة اليوروساي مما يعطينا الفرصة لتلخيص مجموعة الجهود المبذولة إلى اليوم و المبادرات التي تم التخطيط لها للمستقبل. كانت بعض الأنشطة نتاج قرارات اجتماع اليوروساي السابع و المنعقد في كاراكاو في يونيو 2008، فيما نفذ الجهاز البولندي بصفته رئيس مجلس المديرين أنشطة أخرى من ضمنها مبادرات خاصة به. تعكس جميع الأنشطة المواضيع التي تحتاج المنظمة معالجتها كتحسين قوة اليوروساي وتطويرها والاستفادة من الانجازات المنهجية للانتوساي إلى جانب الفرص لتبادل الخبرات فيما بين مجموعات العمل الإقليمية

مما لا شك فيه أن خطة اليوروساي الإستراتيجية الأولى للتنمية (التي تغطي الأعوام من 2011-2017)، تعتبر رائدة في الإنجازات في الأعوام الأخيرة. وقد حدد مجلس المديرين فريقاً للمهمات (يضم كل من الجهاز البولندي بصفته الرئيس و الجهاز النمساوي و الألماني و الهولندي و النرويجي و البرتغالي و الأسباني و المملكة المتحدة). وضع فريق المهمات مسودة خطة إستراتيجية و التي يراجعها حالياً أعضاء و مراقبين مجلس المديرين. وستتاح الفرصة خلال المرحلة التشاورية القادمة لجميع أعضاء اليوروساي لإبداء ملاحظاتهم حول المسودة، على أن يتم فيما بعد إعادة تقديم الوثيقة المعدلة إلى مجلس المديرين الذي سيتبنى رسمياً النسخة النهائية من الخطة في نهاية 2010 أو في بداية عام 2011. وفي الاجتماع الثامن لليوروساي المعتمد انعقاده في لزون في مايو/يونيو 2011 ، ستم مناقشة مسودة الخطة.

بما أن مسودة الخطة الإستراتيجية ليست وثيقة رسمية حتى الآن، فإنه من المبكر أن يتم ذكر المزيد من التفاصيل حول محتوياتها. ويمكننا القول أنها تتألف من لائحة من الأنشطة و المشاريع تم إعدادها لتحقيق أهداف و غايات اليوروساي الإستراتيجية. كما و أن المقصود من تطبيقها هو المشاركة في تنفيذ إستراتيجية الانتوساي في أوروبا و تحقيق الاستفادة القصوى من مبادرات و منتجات الانتوساي و ذلك لتحقيق المزيد من التطوير في الرقابة على القطاع الحكومي في الإقليم الأوروبي

تعتبر الحلقة الدراسية بعنوان "نشر الوعي حول المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا" جهداً آخر تم بذله لتعزيز الإنجازات المنهجية للانتوساي. تم عقد الحلقة الدراسية في أكتوبر 2009 في وارسو، من قبل الجهاز البولندي بالتعاون مع الجهاز الدانمركي (رئيس لجنة الانتوساي للمعايير المهنية) وقد ركزت على إدارة الأجهزة الأوروبية. شارك فيها ممثلين من 26 جهاز أوروبي إلى جانب مشاركين من خارج اليوروساي¹.

خلال اجتماع اليوروساي السابع، تمحورت أحد مواضيعه الأساسية حول وضع نظام إدارة جودة التدقيق في أجهزة الرقابة العليا. و قد أدت المناقشات إلى وضع دليل اليوروساي للممارسات الجيدة و المتعلقة بجودة التدقيق. و نفذ هذا المشروع فريق المهمات برئاسة جهاز الرقابة الأعلى المجري و مشاركة الأجهزة الرقابية لكل من الدنمارك و مالطا و بولندا و روسيا و محكمة التدقيق الأوروبية. (سيتم تقديمها في اجتماع اليوروساي العشرين الذي سيعقد في لزون)

¹المزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على تقرير حلقة البحث المنشور في عدد ابريل 2010 من المجلة. كما و يمكنكم الحصول على التقرير كاملاً من الموقع التالي www.intosajournal.org/pdflijga_apr10_english_journal_.www.pdf

وجهت رئاسة اليوروساي الموضوع الثاني للاجتماع السابع "برامج التدقيق الخاصة بالتكامل المهني للمعاقين" من خلال مجموعة من المبادرات المختلفة - وهي حلقة دراسية حول تدقيق أداء البرامج الاجتماعية في مجال التكامل المهني للمعاقين وتدقيق موازي على توظيف المعاقين في القطاع العام. وقد عقدت الحلقة الدراسية في الفترة ما بين 14 - 15 يناير 2010 في وارسو بالتعاون مع المعهد الأوروبي للإدارة العامة. ويتولى الجهاز البولندي مهمة تنسيق عمليات التدقيق الموازي و الذي يضم 14 جهاز رقابي وسيم الانتهاء منه في وقت لاحق من هذا العام. وفي المؤتمر الثامن لليوروساي والذي سيعقد في لزيون في 2011، سيتم تسليم تقرير حول التدقيق. بصفته رئيساً لليوروساي، اقترح الجهاز البولندي أن يأخذ مجلس المديرين بالاعتبار التعاون مع الاتحاد الأوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي (ECIIA). وقد ناقش الجهاز البولندي فرص التعاون المحتمل ونطاقه مع كل من الجهاز البلجيكي و الجهاز الفرنسي.

ويدعم الجهاز البولندي بفعالية المبادرات المشتركة مع المنظمات الإقليمية الأخرى التابعة للأنتوساي و التي بدأها الرؤساء السابقين لليوروساي. ويتضمن ذلك تعاون اليوروساي مع الأرابوساي و الأولاسيف. و تحضيراً للمؤتمر السادس للأولاسيف و اليوروساي و الذي سيعقد في فنزويلا في مايو 2009، أعد الجهاز البولندي جلسة بعنوان "التحديات الحالية والمستقبلية وسبل الدفاع عن الموارد الطبيعية و حمايتها" وترأسها. و قد شارك فيها ممثلون عن 14 جهاز عضو في الاولاسيف و 14 جهاز من اليوروساي.

و قد ركزت رئاسة الجهاز البولندي على مبادرات جديدة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة لليوروساي (وضع خطط إستراتيجية للأعوام ما بين 2011 - 2017، وتعزيز المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا و التعاون مع الاتحاد الأوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي). في الوقت ذاته، يستمر الجهاز بدعم مواضيع اليوروساي الهامة (كجودة التدقيق و التدقيق على برامج التكامل المهني للمعاقين).

وفيما يتراأس الجهاز البولندي مجلس مديري اليوروساي، عالج مواضيع فنية تم إعدادها لتنمية التواصل فيما بين أعضاء اليوروساي و اليوروساي مع شركائها الخارجيين. ويتوفر في الموقع الالكتروني الخاص بالمؤتمر السابع لليوروساي www.eurosaï2008.pl أعمدة أخبارية باللغتين البولندية و الانجليزية و هي عبارة عن تنميمات لما جاء في الموقع الالكتروني الرسمي لليوروساي www.eurosaï.org و الذي تستضيفه الأمانة العامة في أسبانيا. يتم إرسال نشرات إخبارية بانتظام للمشاركين في الموقع الخاص بالاجتماع و جميع أعضاء اليوروساي. ويمكن تحميل نسخة الكترونية عن التقرير الرسمي للمؤتمر عبر الموقع ذاته. يشار إلى أنه سيتم وضع قسم خاص لتغطية الذكرى العشرون لتأسيس اليوروساي عما قريب.

سيحدد الزمن فيما لو كانت الخطط الطموحة المتبناة منذ تولي الجهاز البولندي لرئاسة مجلس مديري اليوروساي في يونيو 2008 سيتم تحقيقها أم لا. و مع هذا، كلنا ثقة بأنه لولا الدعم الفعال من قبل أعضاء اليوروساي لما تمكنا من القيام بأي من الأنشطة والمبادرات المنجزة، وكلنا امتنان لهذا الدعم.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع رئيس اليوروساي على العنوان الالكتروني التالي:

wsm@nik.gov.pl



بقلم كرستين أستروب ، مدير التخطيط الاستراتيجي في الأنتوساي

تبعاً للمقال الذي نشر في عدد يوليو من المجلة ، أود أن أقدم نبذة موجزة عما تم إنجازه خلال فترة تقلدي منصب مدير التخطيط الاستراتيجي الذي تم إقراره خلال مؤتمر الأنكوساي التاسع عشر في المكسيك عام 2007. سيتم تعيين مدير جديد للتخطيط الاستراتيجي خلال مؤتمر الأنكوساي العشرين الذي سيعقد في جنوب إفريقيا في نوفمبر من هذا العام ، لذلك سيكون هذا العمود آخر عمود سأكتبه في هذه المجلة.

في أثناء كتابتي لهذا العمود، يجري توزيع مشروع الوثيقة النهائية للخطة الإستراتيجية 2011-2016 على رئيس فريق عمل الخطة الإستراتيجية والأعضاء الآخرين. وبعد اعتماد الرئيس للخطة، سوف يتم ترجمتها إلى لغات الأنتوساي الرسمية وتوزع على مجلس المديرين وجميع الدول الأعضاء في الأنتوساي قبل تقديمها إلى مؤتمر الأنكوساي العشرين لاعتمادها.

عندما أطلق مجلس المديرين واللجنة المالية والإدارية مشروع إعداد خطة جديدة، تم الاتفاق على أن تكون الأهداف، والمهمة، والرؤية هي ذاتها للخطة الحالية. وأنه بدلاً من وضع خطة جديدة كلياً، يتم القيام بتحديث الخطة السابقة مع إضافة استراتيجيات جديدة واستخدام نفس الهيكل المستخدم في السابق. في مارس 2008، تم تكليف رؤساء الأهداف بقيادة عملية تحديث الأهداف. وبالعامل جنباً إلى جنب مع رئيس فريق العمل، فقد قمت بمساعدتهم وإجراء الاتصالات مع الأجهزة الرقابية الأعضاء ذات الصلة.



كرستين أستروب

تم تقديم المسودة الأولى من الخطة الإستراتيجية 2011-2016 والتي كانت مبنية على مدخلات من رؤساء الأهداف واللجان الفرعية إلى مجلس المديرين في نوفمبر 2008. وعكست المسودة اقتراح نتج عن الاجتماع الثاني لفريق عمل الخطة الإستراتيجية الذي عقد في أكتوبر 2008 لتقسيم الوثيقة إلى قسمين: الوثيقة الأولى تصف خلفية الخطة، والثانية تكون مخصصة لمشروع الخطة الإستراتيجية 2011-2016

بعد ذاتها. وخلال ربيع عام 2009، كان رئيس فريق العمل قد ترجم الوثيقتين قبل إحالتها إلى الأعضاء للحصول على الملاحظات.

بعد جلسة الاستماع الأولى، أدرجنا الملاحظات التي وردت من كل من فريق العمل وأعضاء الأنتوساي، وخلال شهري مارس وأبريل 2010، تم إنشاء مشروع الخطة المنقحة على أساس المراجعات التي أجراها أعضاء فريق العمل. ثم تم إرسال المشروع المنقح لجميع الأجهزة الرقابية لعقد جلسة استماع ثانية، والتي تم تمديدها في وقت لاحق للسماح بمزيد من الملاحظات قبل وضع الصيغة النهائية للمشروع.

إن وجود خطة إستراتيجية وهيئات مهنية تدعم عملها أسهم في تعزيز منظماتنا وتحسين العلاقات التنظيمية بين جميع الأطراف المعنية. فمنذ أن توليت منصب مدير التخطيط الاستراتيجي، وأنا أتابع عن كثب الوسائل الناجحة التي يستخدمها المهنيين في جميع أنحاء المنظمة في تنفيذ الخطة. وقد كان من دواعي سروري أن أشهد كفاءة كبيرة ودعم واسع النطاق في تنفيذ هذه الخطة. فبدون العمل الجاد الذي بذله أعضاء الأنتوساي لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الأولى، لما تلقينا منظماتنا السمعة التي تتمتع بها اليوم.

خلال فترة وجودي في منصب مدير التخطيط الاستراتيجي، شرحت بعض أهم مجالات التركيز في التخطيط الاستراتيجي في هذا العمود. ففي مقالي الأول في المجلة عدد أبريل 2008، قدمت نفسي وطلبت تعاونكم. وشرحت فكرتي عن تقديم نقد ثاقب لتقدم العمل في الخطة من خلال العمود. وناقشت أيضاً مؤتمر الإنكوساي التاسع عشر الذي عقد في المكسيك واعتماد إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة الرقابية كمعيار للأنتوساي.

في العمود الثاني الذي نشر في عدد يوليو 2008، شرحت سبب حاجتنا إلى خطة إستراتيجية. وهناك طرق عديدة لشرح هذا الأمر، فشبهت الأجهزة الرقابية بمتسلكي الجبال. فكل جهاز رقابي يطمح أن يصل إلى القمة، ولكن لدى كل منا مسارات مختلفة في تسلق الصخور، البعض طريقه وعر، بينما البعض الآخر يواجه العواصف الثلجية والشلالات. تقدم الخطة الإستراتيجية دليل إرشادي لمساعدتنا في الوصول إلى قمة الجبل. كما أخذت بعين الاعتبار التحديات التي تواجه عملنا في الأنتوساي، بما في ذلك المسافات الجغرافية واللغات والثقافات المختلفة.

وخصصت العمود الثالث في عدد أكتوبر 2008 للمساهمات ووضع واعتماد معايير مهنية مناسبة وفعالة، وهو أحد المهام الرئيسية في إطار الهدف الأول. وقد شكلت الأنتوساي تحالفات مع منظمات عالمية للمدققين الخارجيين والداخليين. وعلى الرغم من وضع الأنتوساي لمعايير جديدة عند الحاجة، إلا أنه من المهم أن تسعى للتعاون مع واضعي المعايير الدوليين الآخرين للتأثير في ومعالجة القضايا ذات الاهتمام العملي للأجهزة الرقابية.

في عدد يناير 2009 قمت بمراجعة الجهود ونتائج الاتصالات مع فريق عمل الإستراتيجية وأهمية التواصل الجيد بشكل عام. واعتمد مؤتمر الأنتوساي التاسع عشر سياسة الاتصالات في المنظمة التي تركز على (1) حرية سرد المعلومات والأفكار والخبرات والمعرفة بين أعضاء الأنتوساي (2) وضع منهجية واضحة ومنسقة للاتصال مع العالم الخارجي. وكخطوة في إنشاء نظام للتخطيط للاتصالات، قام فريق العمل بتحديد الجهات المسؤولة في منظمة الأنتوساي، وقنوات الاتصال التي يمكن استخدامها، والفئات المستهدفة التي تم تحديدها من خارج المنظمة.

في عدد أبريل 2009، قارنت الخطة نفسها مع هرم مكون من أربعة أضلاع، وحددت لكل ضلع نفس القدر من الأهمية. وبدون أي ضلع من الأضلاع، لا يمكن أن يبنى الهرم. تستند خطتنا الإستراتيجية الحالية على أربعة أهداف إستراتيجية متساوية بالأهمية، والتي تدعم بعضها البعض:

- الهدف 1: المساءلة والمعايير المهنية
- الهدف 2: بناء القدرات المؤسسية
- الهدف 3: التبادل الثقافي وخدمات المعرفة
- الهدف 4: منظمة دولية نموذجية

أحجار البناء في خطتنا هي العمل المتفاني من قبل لجاننا من فرق المهام وفرق العمل، والأجهزة الرقابية، مما يؤدي إلى نتائج مضاعفة، ومدققين أفضل تأهيلاً، وأساليب عمل أفضل، ومعايير موثوقة، ومعايير مهنية تقود الطريق نحو مستويات أعلى.

الأهداف الإستراتيجية الأربعة تكمل بعضها البعض:

- يجب زيادة المساءلة وأن يتماشى أسلوب عملنا مع أعلى المعايير المهنية
- من أجل القيام بذلك، نحن بحاجة إلى بناء القدرات داخل منظماتنا
- علينا أن نعمل معاً وتبادل المعلومات بين أجهزتنا الرقابية حتى لا نعود للوراء
- وأخيراً، يجب علينا أن نرقى بالهدف عالياً، وبناء نموذج للمنظمة الدولية التي تحوز على احترام الآخرين وننظر إليها على أنها نموذجاً يحتذى به.

في عدد يوليو 2009، كتبت عن تبادل المعلومات. وبعد إعادة التنظيم، أصبح هيكل لجنة تبادل المعلومات الآن مشابهاً للجان الأخرى الخاصة بأهداف الخطة التشغيلية. فمجموعات العمل التسعة لها مهام محددة للمعالجة في إطار هذا الهدف، وتشمل 104 مشاركاً من مختلف الدول. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فريق عمل، أحدهما يعمل على إستراتيجية الاتصالات الخاصة بالإنترنت والآخر على معالجة الأزمة المالية العالمية.

في عدد أكتوبر 2009، غطيت عمل لجنة بناء القدرات. إذ يضع الهدف الثاني، بناء القدرات المؤسسية عدة إستراتيجيات وأنشطة لبناء القدرات المهنية للأجهزة الرقابية من خلال التدريب والمساعدة التقنية، وأنشطة التنمية الأخرى. أما اللجان الفرعية الثلاث في إطار لجنة بناء القدرات، فتشجع أولها على زيادة أنشطة بناء القدرات فيما بين أعضاء منظمة الأنطوساي، والثانية تقوم بتطوير الخدمات الاستشارية، بما في ذلك قاعدة بيانات للخبراء، والثالثة تقوم بتعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء الطوعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة الأنطوساي للتنمية تعزز القدرات الرقابية لأعضاء الأنطوساي على المدى الطويل من خلال برامج التدريب الإقليمية وبرامج التدريب الإقليمية عبر الأقمار الصناعية وبرامج الشراكة، والحلقات التدريبية وورش العمل في المجالات الرئيسية للتدقيق الحكومي. وبالتالي، فإن مبادرة الأنطوساي للتنمية و لجنة بناء القدرات تكملان عمل بعضها البعض وتتسقان جهودهما.

في عدد يناير 2010، ركزت على نتائج الجلسة الأولى للخطة الإستراتيجية الجديدة. وعلى الرغم من أن التجاوب كان أقل مما كنا نتوقع، إلا أننا لا نزال نتلقى العديد من الملاحظات البناءة. وأبدت بعض الأجهزة الرقابية تعليقاتها وارتأت ضرورة تركيز الخطة الجديدة بشكل أكبر على التحديات التي من المرجح أن تواجه الأنتوساي كمنظمة والجهاز الرقابي كجهة فردية من 2011 فصاعداً. وفي هذا الصدد، اقترحت عدة أجهزة رقابية أن تشمل الخطة الجديدة فصلاً تتناول فيه هذه التحديات الرئيسية. كما حصلنا على مقترحات بتعديل أو إضافة استراتيجيات في إطار خطة ذات أهداف مختلفة.

في عدد أبريل 2010، شرحت العملية الجارية لتحديث الخطة الإستراتيجية وقدمت تقريراً حول اجتماع اللجنة الإدارية والمالية الذي عقد في كراكاس. وفي ذلك الوقت، كنا نضع اللمسات الأخيرة على خطة إستراتيجية جديدة لإرسالها إلى جلسة الاستماع الثانية. وفي عدد يوليو 2010، لخصت ما كان يحدث خلال الأشهر الأولى من السنة والملاحظات التي تلقيتها من جلسة الاستماع الثانية.

لقد حاولت أن أجعل من عمود تسليط الضوء على الخطة الإستراتيجية قناة اتصال للوصول إلى كل واحد منكم. في هذا العمود الأخير، أود أن أعرب فيه عن خالص شكري للقراء الذين خصصوا جزءاً من وقتهم لقراءة مقالاتي وخاصة لأولئك الذين تبادلوا أفكارهم وأعطوني ردود فعل مشجعة. وقد كان عملي كمدير للتخطيط الاستراتيجي في الأنتوساي تجربة أكثر من ممتعة. شكراً لكم جميعاً على صداقتكم ودعمكم.

اللجنة الفرعية للرقابة المالية

خلال الاجتماع العشرون للأنكوساي المعتمز انعقاده في جوهانسبيرغ ، ستقدم اللجنة الفرعية للرقابة المالية مجموعة أدلة تدقيق شاملة تحتوي على 38 معيار من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا و الخاصة بالتدقيق المالي ليتم استخدامها في عمليات التدقيق على البيانات المالية لاعتمادها. كما و سيكون للجنة وقفة في الاجتماع للرد على أسئلة المشاركين حول هذه المعايير. و سيتم إطلاق فعاليات خاصة لتدشين جميع المعايير المطروحة في الاجتماع.

وضع المعايير والأدلة

- اعتمدت اللجنة الفرعية للرقابة المالية ترجمة المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI 1000 و 1003 إلى لغات الأنكوساي الخمس الرسمية.
- حضر كل من رئيس اللجنة الفرعية للرقابة المالية غيرت جونسون و مديرها جوناس هالستروم اجتماع مجلس معايير الضمان و التدقيق الدولي IAASB و المنعقد في سانت جوليانز، مالطا في سبتمبر كاعضاء ومستشارين فنيين في IAASB .
- تستمر اللجنة بتعيين الخبراء في لجنة مهمات IAASB . و هناك خبراء من الأنكوساي في لجان المهمات لمراجعة المعايير الدولية للمحاسبة ISA 610 والاعتبارات الخاصة و يتم ذلك عبر الاستعانة بأعمال المدققين الداخليين، وISA 720 ، و المسئوليات التي يتحملها المدقق فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى في الوثائق الشاملة لبيانات الرقابة المالية.
- تتوفر نسخ التصديق الخاصة بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI) المتعلقة بالرقابة المالية على الموقع الإلكتروني لـISSAI باللغات الخمس الرسمية للأنكوساي.

اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة المالية

عقدت اللجنة اجتماعاً استضافه مكتب التدقيق الوطني السويدي في جزيرة ساندام خارج ستوكهولم ، السويد، في الفترة ما بين 8 - 9 سبتمبر 2010. و قد ركز الاجتماع على أعمال اللجنة الفرعية ما بعد عام 2010 و تضمن نقاشات حول إستراتيجية IAASB للفترة ما بين 2012 - 2014. للمزيد من المعلومات يرجى عدم التردد بالتواصل مع أمانة اللجنة الفرعية عبر العناوين الإلكترونية التالية:

البريد الإلكتروني projectsecretariat@riksrevisionen.se
الموقع الإلكتروني <http://psc.rigsrevisionen.dkfas>

لجنة بناء القدرات

عقدت لجنة الأنكوساي لبناء القدرات CBC اجتماع لجنة التوجيه الرابع في مكتب محاسبة المسئولية الحكومية في واشنطن دي سي في الفترة ما بين 30 يونيو - 1 يوليو 2010. وقد شارك بالاجتماع ممثلون عن البنك الدولي و مبادرة الانتكوساي للتنمية IDI إلى جانب أعضاء اللجنة. خلال الاجتماع، راجع المشاركون تطور أعمال اللجنة إلى هذا اليوم كما و تم التصديق على الأدلة الإرشادية و غيرها من مخرجات اللجنة التي تعتبر نتاج العام الماضي ، إذ سيتم تقديمها رسمياً خلال مؤتمر الأنكوساي العشرون (الأنكوساي) الذي سيعقد في نوفمبر 2010 في جنوب أفريقيا.





المشاركين في اجتماع لجنة التوجيه التابعة للجنة بناء القدرات في واشنطن دي سي.

برنامج الأمم المتحدة/الانتوساي

أعد ممثل عن جهاز جنوب كوريا تقريراً حول عمل برنامج الأمم المتحدة/الانتوساي و الذي يهدف إلى زيادة الوعي حول دور أجهزة الرقابة العليا. و سيتم التواصل مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية و الاقتصادية لمناقشة استئناف العمل في البرنامج و كيفية مساهمته في ندوة الأمم المتحدة/ الانتوساي في فيينا. و يشمل عمل البرنامج على مناقشة قرار الانتوساي الذي يهدف إلى إدراج إعلاني ليما و المكسيك ضمن القانون الدولي.

تقارير مقدمة من قبل اللجان الفرعية للجنة بناء القدرات

سلمت جميع اللجان الفرعية الثلاث في لجنة بناء القدرات تقاريرها حول إنجازاتها حتى هذا اليوم. تنادي اللجنة الفرعية 1 و التي يترأسها رئيس جهاز المملكة المتحدة، بزيادة نشاطات بناء القدرات لأعضاء الانتوساي. و جاء في التقرير أنه قد تم إصدار دليل بعنوان "البدء في التأهيل المهني لموظفي التدقيق" و توزيعه على جميع الأجهزة. كما وأنه قد تمت ترجمته إلى اللغتين العربية و الألمانية. وهناك دليلين آخرين أشرفا على الانتهاء و هما بعنوان "إدارة الموارد البشرية" و "كيفية تعزيز استخدام التقارير الرقابية". و قد اعتمدت اللجنة التوجيهية دليل "البدء في التأهيل المهني لموظفي التدقيق" و أكدت على أنه في الأسابيع القادمة ستمنح الاعتمادات اللازمة للدليلين الآخرين لتكون جاهزة لاجتماع الانكوساي العشرين.

و جاء في تقرير السويد بأنه قد تم وضع مسودة للدليل الإرشادي الجديد حول الاعتبارات الإستراتيجية التي تأخذها الأجهزة الرقابية عند التخطيط لتنفيذ و تبني المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. كما و ستقدم اللجنة الفرعية تقريراً حول دور الإنتوساي المحتمل في دعم الأجهزة ما بعد الطوارئ كالكوارث الطبيعية أو التي يصنعها البشر.

أكدت اللجنة الفرعية الثانية، والتي يترأسها الجهاز الرقابي لبيرو وتقدم خدمات الاستشارة والإرشاد، في تقريرها بأنها أطلقت استمارة للبحث عن الاستشاريين والخبراء الذين سبق لهم العمل في الأجهزة الأعضاء وتسجيلهم، وذلك سعياً منها في تطوير قاعدة بيانات خاصة بها للخبراء. وحتى اليوم تم تسجيل 27 متقدم. كما وأفادت اللجنة في تقريرها بأنه قد تم وضع دليلين:

■ دليل لبرامج التدقيق المشترك بين الأجهزة و الذي أعده الجهاز الألماني ويمر حالياً في المرحلة الأخيرة و متاح باللغتين الانجليزية والألمانية.

■ أدلة لبرامج التدريب والتي أعدها الجهاز الباكستاني وقد تم الانتهاء من وضع مسودتها وسيتم إرسالها لأعضاء اللجنة الفرعية لإبداء ملاحظاتهم.

أكدت اللجنة الفرعية الثالثة، التي يترأسها الجهاز الألماني والمعنية بنشر أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال أعمال مراجعة النظير التطوعية في تقريرها بأنه قد تم إعداد دليل مراجعة النظير، وقائمة فحص مراجعة النظير، وأنه قد تم توثيق 21 عملية مراجعة نظير حتى اليوم. كما وقد تم إدراج أفضل الممارسات المستخلصة من هذه العمليات في هذه الأدلة. وقد اعتمدت اللجنة التوجيهية الدليل وطلب اللجنة الفرعية الخاص بإمكانية إدراج أدلة مراجعة النظير في إطار عمل المعايير الدولية للتدقيق المالي ISSAI و ذلك لضمان نشره على نطاق واسع.

أدلة وقاعدة بيانات لجنة بناء القدرات

تعتبر الأدلة التالية أهم مخرجات لجنة بناء القدرات حتى الآن:

بناء القدرات في أجهزة الرقابة العليا (تم اعتماده من قبل انكوساي 2007)

”البدء في التأهيل المهني لموظفي التدقيق (سيتم اعتماده في اجتماع الانكوساي 2010)

دليل مراجعة النظير (سيتم اعتماده في اجتماع الانكوساي 2010)

إدارة الموارد البشرية (سيتم اعتماده في اجتماع الأنكوساي 2010)

كيفية تعزيز استخدام تقارير الرقابة (سيتم اعتماده في اجتماع الانكوساي 2010)

الاعتبارات الإستراتيجية التي تواجه الأجهزة التي تخطط لتنفيذ و تبني المعايير الدولية للرقابة المالية ISSAI (مسودة)

دليل برامج التدقيق المشترك بين الأجهزة (مسودة)

أدلة خاصة ببرامج التدريب (مسودة)

للمزيد من التفاصيل يرجى التواصل مع لجنة بناء القدرات على العناوين التالية:

البريد الإلكتروني

ccomptes@courdescomptes.ma,ccomptes_maroc@yahoo.com

الموقع الإلكتروني

<http://cbc.courdescomptes.ma>

www.cbcdirectory.org

مجموعة عمل محاربة الفساد و غسيل الأموال

عقدت مجموعة عمل محاربة الفساد و غسيل الأموال برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية اجتماعها الرابع في كيوتو ، الأكوادور في الفترة ما بين 5 - 6 أغسطس 2010. وخلال هذا الاجتماع ناقش أعضاء مجموعة العمل بعض المواضيع الهامة المتعلقة بتنفيذ أهداف خطة عمل المجموعة للأعوام 2008 - 2011.

■ وافق أعضاء المجموعة على إطار عمل خاص بالآليات المطلوبة لتنفيذ المواضيع القادمة والتي سبق تبنيها خلال اجتماع المجموعة الثالث (المنعقد في جاكرتا، اندونيسيا في يوليو 2009) والتي تعتبر مسودات للأدلة الخاصة لاستخدام أجهزة الرقابة العليا:

■ منع و محاربة الفساد بما في ذلك معالجة الأصول المصادرة و المسروقة

■ نشر النزاهة و الشفافية و المساءلة و الإدارة السليمة لأموال الحكومة

■ التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة في محاربة غسيل الأموال

■ تم تشكيل الفرق لتنفيذ مشاريع خاصة بتطوير أدلة الأجهزة و التي توثق تجارب الآخرين و تساعد الأجهزة في إعداد أدلة مفيدة و قابلة للتطبيق في أنظمتهم المختلفة.

■ اعتمد أعضاء المجموعة الأدلة التي وضعها الجهاز الرقابي للإتحاد الروسي لمحاربة الفساد و غسيل الأموال. وناقش مجموعة العمل ومبادرة الانتوساي للتنمية سبل التعاون المتاحة لوضع إطار عمل خاص ببرنامج التدريب المهني في محاربة الفساد و غسيل الأموال. و يجب دمج الأدلة ضمن المادة العلمية للبرنامج، على أن تكون المنهجية المقترحة لتنفيذ وتصميم البرنامج التدريبي هي إعداد برنامجاً تجريبياً وتطبيقه في أحد مجموعات عمل الانتوساي الإقليمية. ووفقاً لنتائج هذا البرنامج التجريبي سيتم تنقيح البرنامج و ترجمته إلى لغات الانتوساي الرسمية الأخرى بالتعاون مع الأجهزة الأعضاء في مجموعة العمل.

■ اعتمدت مجموعة العمل الصيغ المقترحة للتعاون مع المنظمات الدولية المعروفة وذلك بصفتها شريكاً رئيسياً و عالمياً في محاربة الفساد و غسيل الأموال وهي:

■ وحدة نزاهة السوق المالي في البنك الدولي

■ مجموعة ايفمونت

تمت مطالبة مكتب محاسبة المسئولية الحكومية الأمريكي بإعداد و تنفيذ تقرير في هذا المجال. ناقش أعضاء مجموعة العمل تحليل نتائج الاستبيان الأول لمجموعة العمل. و سيتم تقديم النتائج لاعتمادها في اجتماع الانكوساي العشرين الذي سيعقد في جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا. و قد أعد الاستبيان الجهاز المركزي للمحاسبات و تم تقديمه لمجموعة العمل خلال اجتماعها الثالث في جاكرتا بعد تعميمها على جميع مجموعات عمل الانتوساي لأخذ ملاحظاتهم حولها. وتعكس هذه العملية إيمان مجموعة العمل بضرورة تعزيز التواصل ما بين لجان الانتوساي و مجاميع العمل للوصول إلى درجة عالية من التوافق و أنه كلما زاد عدد المشاركات كلما كانت النتائج أكبر. ناقشت مجموعة العمل كذلك خطة عمل مسودة المجموعة للسنوات 2012 - 2015.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع الجهاز المركزي للمحاسبات المصري
البريد الإلكتروني wgfacml@cao.gov.eg
العنوان الإلكتروني www.wgfacml.cao.gov.eg

آخر أحداث مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

برنامج التطوير الإداري للمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الإنجليزية "الأفروساي" - مبادرة الأنتوساي للتنمية .

وافقت كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية والمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الإنجليزية "الأفروساي" على التعاون للقيام ببرنامج التطوير الإداري (MDP) لجميع أجهزة الأفروساي الناطقة باللغة الإنجليزية في 2009-2011. وهذا البرنامج الذي يشمل جميع مبادرات بناء القدرة الماضية والحالية لأجهزة المنظمة الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية قد تم تصميمه لتمكين رؤساء الأجهزة ومدراءها على جميع المستويات من الاستخدام الأكمل للأدوات والخدمات التي تقدمها المنظمة الأفريقية لتعزيز كفاءة وفعالية مؤسساتها .

و كجزء من البرنامج ، تم عقد ورشتي عمل إداريتان لمدة خمسة أيام لكبار المدراء خلال الفترة 16 - 27 أغسطس 2010 في مدينة دربان، جنوب أفريقيا. وتتوعدت مواضيع ورش العمل بين إطار عمل بناء القدرة لأجهزة المنظمة الأفريقية "الأفروساي" والمهارات الإدارية الرئيسية المطلوبة من قبل رؤساء أجهزة الرقابة العليا ، ودور المدراء الرئيسيين في التخطيط ، وغيرها من وظائف الأجهزة الرئيسية شاملة التأكد من الجودة.

وتم حضور 20 جهازا من الـ 23 جهاز الأعضاء خلال فترة الأسبوعين المذكورين. وقد كان ثلث كبار المدراء الثمانية والخمسون من قطاعات التدقيق الذين حضروا ورش العمل هم من النساء. وتم تعريف المشاركين باستراتيجية MDP (برنامج التطوير الإداري) وإطار عمل بناء القدرات بالإقليم والعناصر المطلوبة للتوصل للمستوى المطلوب في إطار العمل. وتم عرض مهارات الإدارة الرئيسية للمشاركين، والمواقف والمعرفة والتوقعات من خلال مستويات الإدارة الأخرى، وأدوارها ومسئولياتها لتحقيق هذه التوقعات. وتم عقد الجلسات أيضا حول دور كبار المدراء في التأكد من نوعية تقارير التدقيق، ومتابعة توصيات التدقيق، والتأكد من التواصل الداخلي والخارجي الفعال. وقدمت ورش العمل قاعدة مفيدة لتقوية شبكة عمل مجموعة النظراء للمشاركين. وتم تدشين منتدى مناقشة علي الموقع الإلكتروني لتسهيل التبادل المستمر للأفكار حول مواضيع ذات صلة بالإدارة داخل الأجهزة.

وفي نهاية ورشة العمل ، صمم الوفود خطط الإجراءات الشخصية لتطوير عملية الإدارة وفق أجهزتهم المعنية والتزموا بتسليم تقرير حول التنفيذ و تقدم الأعمال بحلول 30 نوفمبر 2010.



المشاركون في ورش عمل برنامج التطوير الإداري في دربان، جنوب إفريقيا 2010

توافقكم أحداث مبادرة
الأنتوساي للتنمية
بالتطورات في العمل
والبرامج الخاصة بهذه
المبادرة. لاكتشاف المزيد عن
هذه المبادرة وللإطلاع على
ما هو جديد فيها في الوقت
الفاصل بين إصدار الأعداد
من الصحيفة، يمكنكم زيارة
موقع المبادرة:
www.idi.no

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI - الأسوساي حول ضمان الجودة في تدقيق الأداء.

كشفت برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية - الأسوساي حول ضمان الجودة في التدقيق المالي والمسح التقييمي لاحتياجات مبادرة الأنتوساي للتنمية لعام 2009 للأجهزة المستهدفة في الأسوساي عن الحاجة القصوى لإدخال التطوير في مجال أنظمة ضمان الجودة في تدقيق الأداء. وبناء على هذه الاعتبارات، يتم الآن وضع برنامج بناء القدرات الجديد من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية والأسوساي وذلك لإحدى عشر جهازاً من الدول التالية: بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، اندونيسيا، ماليزيا، منغوليا، نيبال، باكستان، تايلاند، وفيتنام.

و كجزء من البرنامج، قامت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI بعقد اجتماع تخطيط استراتيجي لضمان الجودة في فيتنام في أغسطس 2010. وكان هدف الاجتماع توقيع اتفاقيات التعاون مع كل جهاز مستهدف للموافقة على تصميم البرنامج، ونتائجه، ومخرجاته، أدواره، مسؤولياته، عناصر الفريق، والمخاطر على نجاح البرنامج. وكما هو الحال مع الاجتماعات العالية المستوى والمباشرة لبرامج أخرى كان الهدف بناء حق ملكية محلية والتزام في الأجهزة المستهدفة.



المشاركين في اجتماع التخطيط الاستراتيجي للأسوساي ومبادرة الأنتوساي للتنمية في فيينا في أغسطس 2010

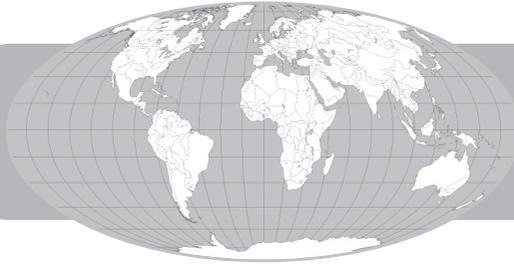
وتم عقد اجتماع مشروع إعداد المعلم لمبادرة الأنتوساي للتنمية/ الأسوساي حول البرنامج الذي سيعقد في بوتان في سبتمبر 2010. وبناء على تصميم البرنامج الذي وافق عليه أصحاب المنفعة، فقد ركز الاجتماع على عمل دورة من أسبوعين وإعداد مسودة كتيب حول ضمان الجودة في تدقيق الأداء. وسيستخدم البرنامج والكتيب لإعداد كادر مدرب على ضمان الجودة في تدقيق الأداء و ذلك في كل جهاز مستهدف.

الاتصال بمبادرة الأنتوساي للتنمية.

لمناقشة أي من المواضيع المطروحة في هذا العدد من آخر أحداث مبادرة الأنتوساي للتنمية، يرجى الاتصال عبر الوسائل التالية:

البريد الإلكتروني: idi@idi.no

الموقع الإلكتروني: www.idi.no



نشاطات الأنتوساي للفترة 2010 - 2011

<p>ديسمبر 9-8</p> <p>اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة المالية ، ساندام - السويد</p> <p>16-14</p> <p>اجتماع فريق مهمة الأزمة المالية الدولية ، لندن - المملكة المتحدة</p> <p>30-27</p> <p>اجتماع اللجنة الفرعية الخاصة بتدقيق الأداء التابعة للجنة المعايير المهنية، برازيليا - البرازيل</p>	<p>نوفمبر 21</p> <p>اجتماع لجنة المعايير المهنية، جوهانسبرغ - جنوب أفريقيا</p> <p>27-22</p> <p>الاجتماع الستون لمجلس مديري الأنتوساي</p> <p>الاجتماع العشرون للأنكوساي</p> <p>الاجتماع الحادي والستون لمجلس مديري الأنتوساي، جوهانسبرغ - جنوب أفريقيا</p>	<p>أكتوبر 27-26</p> <p>الاجتماع العاشر لجمعية الأربوساي العمومية، الرياض - المملكة العربية السعودية</p>
<p>مارس</p>	<p>فبراير</p>	<p>يناير</p>
<p>يونيو</p>	<p>30 مايو - 3 يونيو</p> <p>اجتماع اليوروساي الثامن، ليزبون - البرتغال</p>	<p>أبريل 14-13</p> <p>الاجتماع الرابع لمجموعة العمل الخاصة بالمؤشرات المحلية الأساسية، هيلسينكي - فنلندا</p>

ملاحظة المحرر: تم إعداد هذا التقييم لدعم إستراتيجية الأنتوساي الخاصة بتعزيز التواصل فيما بين أعضائها و مساعدتهم في التخطيط و التنسيق لجدولهم. و تتضمن هذه الصفحة الثابتة في المجلة مختلف الأحداث الكبرى للأنتوساي من مؤتمرات و جمعيات عمومية و اجتماعات مجلس المديرين و غيرها. و لضيق المساحة فإنه يتعذر نشر جميع البرامج التدريبية و غيرها من الاجتماعات المهنية الإقليمية. للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع أمناء مجموعات العمل الإقليمية.

